

د.فاروق حبلص
الجامعة اللبنانية- كلية الآداب- الفرع الثالث
هاتف منزل: 0096106400769
جوال: 0096103202568
Faroukh47@hotmail.com

**المدلولات الإجتماعية
للديموغرافيا التاريخية وتموضع الأديان في مدينة طرابلس
في العصر العثماني
من خلال الوثائق الرسمية العثمانية.**

دكتور فاروق حبلص
رئيس قسم التاريخ في الجامعة اللبنانية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الفرع الثالث.

مؤتمر
"طرابلس عيش واحد"
تنظيم
جمعية العزم والسعادة والمركز الثقافي للحوار والدراسات
طرابلس.

28-27 آذار 2009

التصميم

- مقدمة.
- الإطار الجغرافي والزمني للبحث.
- مصادر ومراجع الدراسة.
- تعداد الطوائف ونسبة كل منها على الأخرى:
 - 1- في القرن السادس عشر.
 - 2- في القرن الثامن عشر.
 - 3- في القرن العشرين.
- ملاحظات و إستنتاجات.
- التوضع الجغرافي للأديان داخل أحياء المدينة:
 - 1- في القرن السادس عشر.
 - 2- في القرن الثامن عشر.
 - 3- في القرن العشرين.
- ملاحظات و إستنتاجات.
- المعطيات الدالّة على حسن العيش المشترك.
- العلاقة بين الطوائف الدينية في طرابلس.
- مشاهد فاتمة من تاريخ العلاقة بين الطوائف الدينية في طرابلس
- خاتمة.

مقدمة:

يلاحظ المراقب الباحث في العقدين الآخرين من تاريخ لبنان المعاصر ، ظاهرة تكرار لقاءات الحوار المسيحي الإسلامي، ونمو حركة تنظيم المؤتمرات حول تاريخ العلاقات المسيحية الإسلامية، وتزايد الدراسات في هذا المجال. ولا شك أن مبعث توقيت هذه النشاطات إثر وقوع أحداث ذات طابع طائفي أذرت بتفكك الدولة وزوال الكيان، كان الغيرة على الوطن والرغبة في لملمة أشلاء مجتمع تمزقه الإصطفافات الطائفية. ولما عجز هؤلاء عن إيجاد ما يعينهم على ذلك في الحاضر، إستنجدوا بالتاريخ، وجمعوا منه مشاهد ومواقف تساعدهم للتدليل على إمكانية التقاء طوائفه، والتعايش فيما بينهم.

وبصرف النظر عن أهمية هذا العمل في تثبيت وحدة المجتمع والوطن، والتقدير الكامل للقائمين عليه، فإنه يؤدي إلى تظهير أحد أوجه التعايش، وإخفاء الوجه الآخر. فالذاكرة الشعبية لأبناء طرابلس، تخرن بداخلها صوراً عن التعاون والتآلف بين كافة الطوائف الدينية في مدينتهم التي كانت ولا تزال إسلامية بامتياز منذ تحريرها من الصليبيين وحتى اليوم. لكن هذه الذاكرة نفسها، تحتفظ بأخبار مضايقات تعرض لها النصارى في طرابلس، في حقبات معينة من تاريخها الحديث. إذن في الذاكرة صورتان متناقضتان عن تاريخ العلاقات بين الطوائف. وبالتالي فإن التركيز على واحدة منها وإخفاء الأخرى، يعتبر تزويراً للتاريخ، أو على الأقل تاريخاً غير دقيق، يهدف إلى إثبات فكرة معينة، وينطلق من موقف مسبق تمليه رغبات سامية بدون شك، لكنها أنية كما أنه يريد صناعة المستقبل من ماضٍ مبتور لا من الماضي بكل حيثياته وأحداثه.

لذلك سأعمل على بحث هذا الموضوع، ، من خلال الوثائق الرسمية العثمانية ومذكرات أبناء المدينة، وإبراز مراحل التآلف بين الطوائف الدينية فيها، كما مراحل التنافر بينها، ومحاولة الوقوف على أسبابها بهدف وضع الحقائق أمام أجيال المستقبل، لتختار هي الطريق التي تناسبها. فإما أن تلتقي وتتحد في كيان واحد وتحت راية دولة واحدة، وإما أن تختلف وتفترق، ليرسم كل منها مستقبله بمعزل عن الآخر. أقول ذلك خدمة للأجيال الصاعدة، لإيماني العميق بأن ما يبني على باطل فهو باطل، وهو بالتالي إلى زوال. فباستطاعة المؤرخ المؤدلج أن يبني تاريخاً على الأوهام والتمنيات، وقد ينجح مرحلياً في رؤية حلمه يتجسد في دولة وكيان، لكن سرعان ما ينهار هذا الكيان ودولته عند تعرضه لأبسط التحديات. ولنا في ذلك أمثلة كثيرة، منها الأنظمة الفاشية والنازية والكيان اليوغوسلافي وغيره من الكيانات المصطنعة التي لفظها التاريخ لأنها بنيت على أفكار واهية لاتمت إلى الحقيقة التاريخية بصلة.

وهنا تبدو دراسة الديموغرافية التاريخية للطوائف الدينية في مدينة طرابلس ، مدخلاً يمكن الولوج منه إلى طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بينها، ومنطلقاً للحديث عن تعايش أو تنافر بينها في الماضي.

مصادر الدراسة:

يعتمد هذا البحث على نوعين من المصادر، الوثائق العثمانية الرسمية، ومذكرات أبناء المدينة.

1- الوثائق الرسمية العثمانية: وهي موزعة على ثلاث دوائر مختلفة:

أ- وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس:

وهي وثائق تعهد سكان حارات طرابلس لواليها سنة 1151هـ/1738 بعدم إيواء الزرب في بيوتهم، وعددها 21 وثيقة. ووثائق بيع وإيجار البيوت في المدينة والأراضي الزراعية في خراجها، ووثائق إيجار الأوقاف الإسلامية فيها، وعددها حوالي ألفي وثيقة. ووثائق الدعاوى بين اليهود والنصارى، والبيورلديات الصادرة لهم بشأن خلافاتهم، وعددها حوالي عشرون وثيقة.

ب- دفاتر المهمة:

وتتضمن الأحكام السلطانية الصادرة إلى ولاية بلاد الشام في الفترة 1545-1565. وتتضمن حوالي ثلاثين حكماً تعود إلى طرابلس، وتبين أوضاع أهل الذمة فيها وأعدادهم وعلاقتهم بالمسلمين والدولة.

ج- السالنامات:

وفيها إحصائيات وتفاصيل مهمة عن وظائف أهل الذمة في طرابلس طرابلس في عصر التنظيمات. وعددها خمس سالنامات.

وقد شكّلت هذه الوثائق بأنواعها الثلاثة المصدر الأساسي لهذه الدراسة. فاستقرّأتها تعداد السكان في كل مرحلة وتوزيعهم الطائفي ونسبهم. وبمقارنتها ببعضها، تمكّنت من معرفة تبدل أماكن تركز كل منها في أحياء المدينة القديمة. كما أن وثائق بيع العقارات وإيجارها، ووثائق الدعاوى، وفرت لي المعطيات الأساسية عن العلاقة بين هذه الطوائف.

2- مذكرات أبناء المنطقة:

مثل البطريرك إسطفان الدويهي، وحكمت شريف، و التميمي وبهجت وغيرهم، وهي مذكرات منشورة، بالإضافة إلى مذكرات عبد الله غريب الغير منشورة. هذه المذكرات مليئة بالتناقضات، فهي تحاول التركيز على حسن العلاقة بين الطوائف الدينية في المدينة، لكنها لم تخف الأحداث الطائفية بينها. غير أن قراءة هذه المذكرات على ضوء المعطيات التي تتضمنها الوثائق الرسمية، ساعدتني في الوقوف على واقع العيش المشترك، كما كان في العصر العثماني.

الإطار الزمني والجغرافي للبحث:

يتناول هذا البحث العلاقة بين الطوائف الدينية في مدينة طرابلس، دون الدخول في تفاصيل هذه العلاقة في أريافها. ويعالج هذه العلاقة في فترة الحكم العثماني للمدينة 1516-1918.

1- تعداد السكان وتوزيعهم الطائفي:

يستدل من القيود الرسمية العثمانية، ومن مذكرات الرحالة، وكتاب الحوايات، أن مدينة طرابلس كانت طوال العصر العثماني، تضم كافة الطوائف الدينية المنتشرة في بلاد الشام. ويمكن من خلال هذه القيود تتبّع تطور عدد مجمل سكان المدينة، وعدد كل طائفة دينية فيها، وتحديد أماكن إنتشارها داخل المدينة. إلا أن طابع الإختصار الذي يمليه علي هذا المؤتمر، جعلني أكتفي بدراسة ثلاث عينات من هذا الموضوع، الأولى في بداية الحكم العثماني في هذه المدينة، والثانية من أواسط القرن الثامن عشر، والثالثة من أواخر الحكم العثماني. وسأتناول في كل من هذه المراحل الثلاث، التوزيع الطائفي لجهة أعداد كل من هذه الطوائف، ونسبها على بعضها البعض، وأماكن تموضع كل منها في أحياء المدينة.

أ- عدد السكان وتوزيعهم الطائفي في القرن السادس عشر:

يتبين من دراسة دفاتر الطابو المحفوظة في أرشيف رئاسة مجلس الوزراء في إستنبول والعائدة لولاية طرابلس في القرن السادس عشر، أن عدد الذكور الناضجين في هذه المدينة بلغ في سنة 1519، ألفاً وخمسمائة وسبعين ذكراً ناضجاً. كانوا موزعين من حيث الإنتماء الديني على النحو الآتي:

التوزيع الديني للذكور الناضجين في مدينة طرابلس سنة 1519¹

الديانة	العدد	النسبة من المجموع العام
مسلمون	1183	75.35%
نصارى	297	18.92%
يهود	90	5.73%
المجموع	1570	-

وإنطلاقاً من أعداد الذكور الناضجين يمكن التوصل إلى معرفة العدد التقريبي لسكان المدينة في تلك المرحلة. وبعيداً عن لعبة التخمينات التي دخل بها الباحثون في دفاتر لطابو العثمانية، إذ ذهب بعضهم إلى اعتبار متوسط أفراد العائلة خمسة أشخاص، وإعتبره البعض الآخر ستة أو سبعة أشخاص، فإن دراسة متأنية لوثائق حصر الإرث المدونة في سجلات الحكمة الشرعية في طرابلس، تبين أن متوسط عدد أفراد الأسرة في هذه المدينة يقارب الستة أشخاص. لذلك سنعمد هذا الرقم. وبذلك يمكن القول أن عدد سكان هذه المدينة بلغ في تلك السنة حوالي (1570 × 6 = 9420) تسعة آلاف وأربعمائة وعشرين نسمة، موزعين دينياً على النحو الآتي:

التوزيع الديني لسكان طرابلس سنة 1519

وفقاً لإنتماءاتهم الدينية	وفقاً لإنتماءاتهم الدينية
مسلمون	7098 نسمة
نصارى	1782 نسمة
يهود	540 نسمة
المجموع	9420 نسمة

إذن بحسب دفاتر الطابو، كان المسلمون يشكلون في مطلع الحكم العثماني، 75.35% من مجموع سكان طرابلس (سنة 1519)، في حين شكّل أهل الذمة فيها 24.65%. وكان اليهود يشكلون ما يقارب ثلث عدد النصارى في هذه المدينة. مع الإشارة إلى أن طرابلس لم تكن في ذلك الوقت المدينة الشامية المفضلة لسكن اليهود الذين تواجدوا بأعداد أكبر في دمشق وصفد، حسبما يتبين من الأحكام السلطانية المتعلقة ببلاد الشام والمسجلة بما يعرف بـدفاتر المهمة². بيد أن هذه الأرقام التي أعطتها دفاتر الطابو العائدة لولاية طرابلس عن عدد النصارى واليهود فيها، لم تكن دقيقة، وغير مطابقة للواقع. فقد جاء في دفاتر المهمة العثمانية، حكم سلطاني صادر عن السلطان إلى دفتردار العرب سنة 1545، يفيد أن دفاتر الجزية في ولايات الشام وطرابلس وحلب، لم يسجل فيها جميع بيوت أهل الذمة، وأن حوالي خمسمائة إلى ستمائة عائلة من هؤلاء، لم تسجّل في دفاتر أهل الذمة العائدة لولاية طرابلس³. أي أن هناك ما يقرب من 3000-3600 نسمة زيادة عن الأعداد المذكورة للنصارى واليهود في طرابلس.

بالإضافة إلى ذلك، لا ندري إذا كان إجمالي عدد سكان مدينة طرابلس، قد تقلص في سنة 1567، على نحو ما حصل في أريافها. فالوثائق الرسمية العثمانية تنص على أن ثمانين قرية في ولاية طرابلس تحولت في تلك السنة إلى خرب بعدما هجرها سكانها⁴.

¹ - عصام خليفة: نواحي لبنان في القرن السادس عشر، بيروت 2004، ص 96.

² - كان عدد بيوت اليهود في صفد سنة 1545 حوالي ألف أو ألفين بيتاً، ينظر فاضل بيات: بلاد الشام في الأحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة، الجامعة الأردنية عمان، 2005، ج. 1، ص. 123. سنشير إلى هذا المرجع لاحقاً بكلمة بيات.

³ - حكم سلطاني رقم 24 ث، تاريخ سلخ محرّم الحرام سنة 952هـ/11 نيسان 1545، ينظر نص الحكم وترجمته لدى بيات: ج. 1، ص. 125-126.

⁴ - بيات: ج. 2، ص. 91.

ب- عدد السكان وتوزيعهم الطائفي في القرن الثامن عشر:

بعد إنهيار النظام الإقطاعي، وتفهم نظام السباهية، وتبدل آلية جباية الضرائب مع تطبيق نظام الإلتزام، لم تعد الدولة العثمانية تهتم كثيراً بإجراء إحصائيات دورية للسكان، كما كان الحال في نظام الإقطاع العسكري-الإقتصادي. غير أن بعض الوثائق المدونة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، تعطينا فكرة عن تعداد السكان في هذه المدينة وتوزيعهم الطائفي في القرن الثامن عشر. وتعرف هذه الوثائق بحجج أهالي محلات طرابلس، وهي تعود إلى سنة 1151/1738. وفيها تعداد لأسماء أصحاب البيوت في المدينة، وفقاً للحارة التي يسكن فيها كل منهم. كان هدف والي طرابلس من هذه الوثائق، أخذ تعهد على رب كل بيت في المدينة بأن لا يأوي في بيته أحداً من الزرب الفارين من دمشق بعدما قاتلهم واليها وانتصر عليهم إثر تمردهم هناك، وقرّر ملاحظتهم في الولايات الأخرى. ما يهنا من هذه الوثائق أنها تتضمن أسماء أرباب الأسر في كافة أحياء المدينة، ما يساعدنا في الوصول إلى تقدير معقول عن عدد سكانها في تلك السنة. كما أنها تساعدنا أيضاً في معرفة توزيع هؤلاء على الأديان، لأن الوثائق العثمانية كانت تفرّق بين المسلمين وأهل الذمة، فنجد فيها عبارة الذمي فلان أمام أسماء النصارى، وكلمة اليهودي فلان أمام أسماء اليهود، كما نجد التفريق فيها بين أهل الذمة والمسلمين بالقول للذمي فلان ولد فلان، وللمسلم فلان بن فلان.

وبعدما قمت بتعداد أسماء أصحاب البيوت الواردة في هذه الوثائق، تبين لي أن عدد بيوت طرابلس في تلك السنة بلغ 2108 بيتاً، موزعين وفقاً لإنتماهم الدينية على النحو الآتي 1742 بيتاً لمسلمين، 323 بيتاً لنصارى، و 43 بيتاً لليهود.

وإذا إتمدنا الرقم ستة كمعدل وسطي لعدد نفوس كل أسرة أو بيت، يكون إجمالي عدد سكان طرابلس في تلك السنة $6 \times 2108 = 12648$ ، إثني عشرة ألفاً وستماية وثمانية وأربعون نسمة. موزعين من حيث الإلتزام الديني على النحو الآتي:

جدول التوزيع الطائفي في طرابلس سنة 1738

النسبة المئوية	عدد النفوس	الديانة
82.63 %	$6 \times 1742 = 10452$ نسمة	مسلمون
15.32 %	$6 \times 323 = 1938$ نسمة	نصارى
2.03 %	$6 \times 43 = 258$ نسمة	يهود
100 %	$6 \times 2108 = 12648$ نسمة	المجموع

ج- عدد السكان وتوزيعهم الطائفي في القرن العشرين:

سنة 1893 بلغ عدد سكان مدينة طرابلس 17027 نسمة⁵، موزعين على النحو الآتي:

جدول عدد سكان طرابلس سنة 1893

النسبة المئوية	العدد	الديانة
81.2 %	13826 نسمة	مسلمون
18.8 %	3201 نسمة	غير مسلمين

نلاحظ هنا زيادة في عدد أهل الذمة في طرابلس بمعدل 1.5 %، عما كانت عليه في القرن الثامن عشر، إذ كانت تساوي 17.35 % لتصبح 18.80 %.

⁵ - سالنامه ولاية بيروت 1311-1312/1893، مطبعة سنده، طبع أولنشر، ص 409-410.

وفي سنة 1904/1322 تزايد عدد سكان طرابلس بشكل ملحوظ، إذ أصبح يقارب 23289 نسمة، بينهم 19767 مسلمون ما يعادل 84.87 %، و3669 ذميون ما نسبته 15.75 %⁶. ونلاحظ هنا أن نسبة أهل الذمة على مجموع سكان المدينة، تدنّت في سنة 1904، بمعدل 3.05 % عما كانت عليه سنة 1893.

جدول توزيع السكان في مدينة طرابلس سنة 1904⁷.

الطائفة	العدد	النسبة المئوية
مسلمون	19767 نسمة	84.87 %
أرثوذكس	2332 نسمة	10.01 %
موارنة	1121 نسمة	4.8 %
بروتستانت	66 نسمة	0.28 %
كاثوليك	44 نسمة	0.18 %
أرمن	25 نسمة	0.1 %
لاتين	20 نسمة	0.085 %
يهود	61 نسمة	0.26 %
المجموع	23289 نسمة	100 %

ونلاحظ هنا تراجعاً ملحوظاً في عدد اليهود في طرابلس بالنسبة إلى عدد النصارى. إذ بلغت نسبتهم من مجمل أهل الذمة في تلك السنة 1904، ما يعادل 1.66 %، بعدما كانوا يشكّلون 11.74 % سنة 1738.

وفي سنة 1914 أصبح عدد سكان طرابلس 24036 نسمة موزعين على النحو الآتي:

جدول توزيع سكان طرابلس سنة 1914.

الديانة	العدد	النسبة المئوية
مسلمون	19954 نسمة	83 %
ذميون	4074 نسمة	17 %
المجموع	24036 نسمة	100 %

ونلاحظ في هذا الجدول الأخير ارتفاع نسبة أهل الذمة في طرابلس في سنة 1914 عما كانت عليه في مطلع القرن العشرين وفي القرن السابع عشر، لكنها ظلّت متراجعة بمعدل 7.65 % عما كانت عليه في القرن السادس عشر.

أمّا توزيع أهل الذمة على الطوائف في تلك السنة 1914، فقد كان على النحو الآتي:

جدول عدد الطوائف المسيحية في طرابلس سنة 1914⁸.

الطائفة	العدد	النسبة المئوية من مجموع السكان
أرثوذكس	2643 نسمة	11 %
موارنة	1242 نسمة	5 %
بروتستانت	51 نسمة	0.2 %
كاثوليك	46 نسمة	0.19 %

⁶ - حكمت شريف: تاريخ طرابلس الشام، مخطوط، لدينا صورة عنه، ص 4.

⁷ - المصدر السابق. ص 4.

⁸ - رفيق التميمي ومحمد بهجت: ولاية بيروت، دار لحد خاطر، بيروت 1979، ج 2، ص 179.

لاتين	20 نسمة	0.08 %
يهود	72 نسمة	0.29 %

إن يمكن الوقوف على تطور أعداد السكان في طرابلس طيلة الحكم العثماني لها، وفقاً للجدول الآتي:

جدول تطور عدد سكان طرابلس وتوزيعهم الطائفي في العصر العثماني.

الطائفة	سنة 1519		سنة 1738		سنة 1914	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مسلمون	7098 نسمة	75.35 %	10452 نسمة	82.63 %	19954 نسمة	83 %
نصارى	1782 نسمة	18.92 %	1983 نسمة	15.32 %	4002 نسمة	16.7 %
يهود	540 نسمة	5.73 %	258 نسمة	2.03 %	72 نسمة	0.29 %
المجموع	9420 نسمة		12648 نسمة		24036 نسمة	

من خلال قراءة هذه الجداول يمكن إيراد الملاحظات الآتية:

أولاً- حول العدد العام للسكان:

- أ - كانت الزيادة السكانية في مدينة طرابلس ضئيلة طيلة الحكم العثماني، بحيث أن سكانها لم يزيدوا سوى 14616 نسمة، طيلة الفترة الممتدة من بداية القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن العشرين، أي ما يعادل ضعف ونصف الضعف لما كان عليه في بداية تلك المرحلة.
- ب- الفترة الأكثر وضوحاً في تدني الزيادة السكانية، كانت القرنين السادس عشر والسابع عشر. ذلك أن هذه الزيادة إقتصرت على 3228 نسمة أي ما يقارب 34.25 % فقط.
- ج- على العكس من ذلك تضاعف عدد سكان طرابلس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ماهي أسباب هذه الظاهرة ؟

هذا النمو البطيء للسكان، لا يعود إلى انخفاض في نسبة الولادات في تلك القرون، لأن وثائق الإرث وتصفية التركات وقسمتها، تبين أن متوسط أفراد الأسرة قارب الستة أفراد تقريباً. غير أن زيادة نسبة الوفيات بسبب الأوبئة والمجاعات، وتكرار عمليات النزوح السكاني، شكّلتنا الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة.

فقد أكد أكثر من مصدر عثماني رسمي يعود إلى المرحلة الواقعة بين النصف الثاني من القرن السادس عشر، والربع الأول من القرن الثامن عشر، حصول عمليات نزوح سكاني متكررة عن العديد من مناطق في ولاية طرابلس في القرنين السادس عشر والسابع عشر. فقد جاء في الحكم السلطاني رقم (19 ت) أن أهالي ثمانين قرية واقعة في سنجق طرابلس قد هجروها، وأصبحت خراباً وطلب الحكم من القاضي التحقيق في الأمر وتبيان أسبابه، كما نلاحظ من نصه :

" حكم إلى قاضي طرابلس

أرسل أمير سنجق طرابلس محمد، رسوياً ليلبغ عن أن أهالي ثمانين قرية من لوائه قد تشتتوا، فتعرضت هذه القرى للخراب. ولهذا طلب إستصدار حكم شريف لأجل القيام بالنظر في الأمر، ولهذا فقد أمرت:

عند وصول حكمي الشريف تتحقق فيما إذا كان الأمر مثلما عرض وما الذي أدى إلى خرابها ؟ وأين ذهبت رعاياها ؟. تكتب كل ذلك وتبلغه. في 8 جمادى الأولى 975هـ/10 تشرين الثاني 1567."⁹

⁹ - بيات: ج. 2، ص 91.

وكذلك تؤكد قيود المحكمة الشرعية في طرابلس تكرار عمليات النزوح في القرن السابع عشر عن قرى كثيرة من ولاية طرابلس. فنجد فيها ذكر إضمحلال عشرين قرية في عكار ونزوح سكانها عنها سنة 1666، كما نلاحظ من مقطع من الوثيقة الآتية:

" قضية إجارة قرا ومزارع بناحية عكار بمجلس الشرع الشريف غب أن حضر كل من الحاج مرعي شيخ قرية حلبا و..... والجميع من المشايخ والأعيان بقرى ناحية عكار تابع قضاء طرابلس وقرروا بالمجلس المشار إليه بأن من جملة قرى الناحية المزبورة جميع قرية ببنين وجميع قرية الجديدة وجميع قرية السفينة وجميع قرية إبدال وجميع قرية حبشيت وجميع قرية دنبو وجميع قرية خريبة الجرد وجميع قرية الحويش وجميع قرية نفس عكار وجميع قرية حدودا وجميع قرية بزبينا وجميع قرية تكريت وجميع قرية بيت ملات وجميع قرية عين ياقوب وجميع قرية عيات وجميع قرية حلبا وجميع قرية حيزوق وجميع جبرائيل وجميع قرية رحبة مع لبة وجميع مزرعة قبولا، وأن القرى المذكورة إضمحلّت ونزح غالب أهاليها وتعطلت أملاكها وأجروا الآن من فخر الأمثال والأقران الشيخ قانصوه بن حمادة وهو إستلاجر منهم بماله لنفسه دون غيره جميع القرى المزبورة وتعهد المستأجر المذكور بتعمير القرى المستأجرة المرقومة وبرد أهاليها إلى أماكنهم ومواطنهم على أن يمدّهم بأنواع التقوية من فدن وبدار وغيره ... وإن حصل من جهة السلطنة العلية مرحمة ومن والي الإيالة على الناحية المزبورة وتنزل مالها بعد سنة تاريخه كذلك تنزل عن القرى المزبورة بحسب مالها على أن المستأجر المزبور لم يؤجر من أهاليه ولا أقاربه قرية من المأجور الزبور ولا يصرفهم بشي من ذلك ... في أوائل ربيع الأول لسنة ثمان وسبعين وألف " ¹⁰

وكذلك تشير هذه الوثائق إلى إضمحلال المواسم في الزاوية في تلك المرحلة، وتخريب بعض قراها تماماً بعدما هجرها أهلها مثل قرية علما¹¹. وقد اتسع نطاق التهجير ليطال قرى عديدة من مقاطعة الزاوية الأمر الذي حدا بوالي طرابلس إلى تخفيض ظرائبها كما نلاحظ من نصّ البيورلدي الآتي:

" بعد السلام على الشيخ ناصر الدين سلّمه الله. والتالي نعرّفكم هو أن جميع أحوالكم وأحوال الناحية وما صار من إضمحلال وغيره بقي معلوما فلزم أنا عملنا مرحمة إلى الناحية وعملنا مالها في هذه السنة ثلاث عشر ألف غرش وخمسمائة وحررنا لهم ورقة بذلك ليطيب خاطرهم وحررنا لكم هذه الورقة المراد في حال وصولها تجيء إلى الناحية وتكونوا طيبين خاطر من ساير الوجوه وتباشروا في تعمير البلاد وترديد الرعايا بكل ما يمكن. وفي خصوص مال السنة الماضية إذا جيت وتحاسبت مع أولاد البلاد ومع تسليماتكم إلى الخزينة من أصل مال عهدتكم نعمل لكم إنعام بثلاث أكياس دراهم ألف وخمسمائة غرش ... " ¹²

وتبقى الوثائق التي تتحدّث عن نزوح سكاني عن الكثير من المراكز السكنية في ولاية طرابلس صامته عن ذكر أسباب هذا النزوح. غير أن شروط الوالي على ملتزم ناحية عكار سنة 1666 الشيخ قانصوه حمادة بعدم إشراك أهاليه وأقاربه في جمع الضرائب من عكار يؤشّر على أن خراب تلك القرى كان على يد آل حمادة.

ويذكر مؤرخو الحوليات أن مناطق حكم آل حمادة قلّما عرفت الهدوء والإستقرار في تلك المرحلة، بسبب خلافاتهم التكررة مع ولاية طرابلس. وتبيّن هذه المصادر أن هذه الخلافات إنعكست دائماً خراباً ودماراً على تلك المناطق، مما حمل أهلها على هجرها والتفتيش عن مكان أكثر أماناً وإطمئناناً.

إضافة إلى هذه الحروب، جاءت الكوارث الطبيعية أنذاك لتزيد الضغط على السكان وتدفعهم لتترك أماكنهم. ففي سنة 1636 ضرب الجفاف المناطق المحيطة بطرابلس وغزاها الجراد. وفي

10 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 1، ص 61-62-63. ينظر نصّ الوثيقة كاملة في الملحق رقم 1.

11 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 113.

12 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل: 3، ص 60.

ثانياً – حول تبدل نسب الطوائف الدينية في طرابلس:

أ- نلاحظ تزايداً دائماً في أعداد المسلمين في المدينة. فارتفعت نسبتهم على المجموع العام لسكان المدينة من 75.35 % من سنة 1519، إلى 82.63 % سنة 1738، إلى 83 % سنة 1914.

ب- في مقابل ذلك كان تزايد النصارى ضئيلاً، إذ بلغ 156 نسمة من سنة 1519 إلى سنة 1738، و 2064 نسمة من سنة 1738 إلى سنة 1914. أو بمعنى آخر إرتفع عددهم سنة 1738، بنسبة 8.75 %، مقارنة بما كان عليه سنة 1519، كما إرتفع سنة 1914 بنسبة 106.5 % عما كان عليه سنة 1738. غير أن نسبتهم على المجموع العام لسكان المدينة إنخفضت إلى 15.32 % سنة 1738، بعدما كانت تقارب 18.92 % سنة 1519، ثم إرتفعت قليلاً لتصبح 16.65 % سنة 1914.

وتبيّن بعض الوثائق الرسمية العثمانية أن هذا النقص يعود إلى نزوح أعداد من النصارى عن طرابلس. ففي دعوى أقامها اليهود على النصارى في هذه المدينة سنة 1677/1088هـ، وردت عبارة تفيد أن 6/1 من النصارى نزحوا عنها قبيل تلك السنة¹⁴. وقد أكد الدويهي حصول هذا النزوح في منتصف القرن السابع عشر، وعزا أسبابه لكثرة الضرائب¹⁵ التي فرضها بعض الولاة، وظلم القشلاق الذين أطلقت يدهم في جمعها. وذكر أن هؤلاء النازحين قصدوا منطقة بعلبك¹⁶. كما قال أن محل المواسم أحياناً أخرى كان السبب في هذه الهجرات، فقال في تحليل سبب النزوح سنة 1673: " ... وكانت الدنيا معرّبة، ومن قلة السعد، ذاقت الناس مرارة الموت وتشتتوا عن مواطنهم ..."¹⁷.

ج- تناقص عدد اليهود 282 نسمة بين سنتي 1519-1738، وإنخفضت نسبتهم من 5.73 % من المجموع العام لسكان المدينة سنة 1519، إلى 2.03 % سنة 1738، أي بمعدل 3.6 % من المجموع العام لسكان المدينة و 52.2 % من عدد اليهود، وأصبح اليهود يشكّلون 11.74 % من أهل الذمة سنة 1738، بعدما كانوا يشكّلون 23.25 % من إجمالي أهل الذمة في المدينة سنة 1519. غير أننا نلاحظ زيادة في عدد اليهود في طرابلس سنة 1914 بحيث أصبحوا 72 نسمة، بعدما كانوا 61 نسمة سنة 1904. لكنهم تناقصوا بشكل ملحوظ في فترة الحكم العثماني لهذه المدينة، فقدنّت نسبتهم من 5.73 % من مجمل سكانها في القرن السادس عشر، إلى 2.03 % في القرن الثامن عشر، إلى 0.29 % في مطلع القرن العشرين.

ويتبيّن من مضمون الدعوى التي أقامها اليهود على النصارى في طرابلس سنة 1677، تناقص عدد اليهود أيضاً في تلك السنة، بحيث أصبحوا يشكّلون 50/1 من عدد النصارى¹⁸. غير أن عدد هؤلاء عاد ليزداد بعد ذلك التاريخ، فبلغ سنة 1738، 7.5/1 من عدد النصارى، لكنه لم يتعد نصف عدد الطائفة اليهودية في مطلع القرن السادس عشر.

¹³ - طنوس الشدياق: أخبار الأعيان في جبل لبنان، ال

¹⁴ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 2، ص 87. ينظر الملحق رقم 2

¹⁵ - البطريرك إسطفان الدويهي: تاريخ الأزمنة، تحقيق الأبّاتي بطرس فهد، دار لحد خاطر، بيروت 1983، ص 526.

¹⁶ - نفس المصدر: ص 531

¹⁷ - نفس المصدر، حاشية 1، ص 558.

¹⁸ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 2، ص 87. ينظر الملحق رقم 2.

ورغم أن المصادر التاريخية لا تعطي الأسباب المباشرة لهذه الظاهرة، فإن المعطيات التاريخية المتوافرة لدينا تسمح لنا بإيراد الأسباب الآتية:

1 - هرب اليهود من طرابلس إبان إنتفاضة سكانها سنة 1730-1731:

كان ظلم المتنقذين اليهود لأبناء سائر الطوائف، سبباً في جعلهم جماعة غير محبوبة من الغير فالوثائق العثمانية تشير إلى أوامر العاصمة لولاية بلاد الشام عامّة بعدم استخدام اليهود في الوظائف الكبرى لأنهم يظلمون الناس¹⁹، كما نلاحظ من المقطع الآتي من نصّ حكم سلطاني صادر في 6 تشرين الأول سنة 1565:

" حكم إلى بكريكي وقاضي الشام.

أنت بكونك قاضياً أرسلت رسالة تذكر فيها: أن الطائفة اليهودية المعروفة بالسامرية، يستخدمهم الأمانء والصوباشيون كتاباً عندهم، لكونهم عارفين بأمور الخط العربي وخط السياقة. وهم طائفة شريرة ومفسدة يقومون بأنواع التزوير والتحايل على أهل الإسلام، ويتسببون بأخذ أموالهم بغير وجه حق. ويقوم ضعفاء الرعايا والفلاحين بخدمتهم خوفاً منهم، فينبغي منعهم. "20

كما جاء في حكم سلطاني آخر صادر سنة 1570 أن " إلا أنّ أبناء الطائفة المذكورة (اي اليهود) يمارسون الظلم والإعتداء فإزدادت بذلك شكاوى الرعايا والفقراء منهم "21

وقد أكد القنصل الفرنسي في طرابلس على هذا الدور السلبي الذي لعبه اليهود المقربون من ولاية طرابلس، فذكر في معرض تقريره عن إنتفاضة السكان ضد الوالي إبراهيم باشا سنة 1730-1731 ما يلي: " ... إن إبراهيم باشا والي طرابلس الذي يحكم هذه المدينة منذ أربع سنوات، تحوّل بتأثير من نصائح كتخده إبراهيم دي ليون اليهودي وبعض مساعديه الآخرين، إلى محتكر لجميع البضائع والحبوب التي كان يبيعها بأسعار مضاعفة. لذلك بات مكروهاً من شعبه الذي أصبح في حالة بؤس شديد. ... "22. وبنتيجة ذلك، إنتفض سكان طرابلس في تلك السنة في وجه الوالي إبراهيم باشا²³ ودخلوا السرايا، وابتغوا من أعوان الوالي. و " ... وتابع الإنكشارية بغضب كبير ذبح أولئك الذين أوحوا للباشا بظلم الشعب. ثمّ فتشوا عن إبراهيم دي ليون في جميع أحياء المدينة يريدون قتله لأنه المدبّر الأول للمظالم التي إرتكبها الباشا بحق الشعب. إلا أن هذا اليهودي قد إختبأ منذ بداية الثورة، ولم يتمكّن أحد من العثور عليه. ... "24

وهنا نطرح احتمال أن يكون أقرباء دي ليون وعدد من أبناء طائفته المقربين إليه، قد غادروا المدينة معه سنة 1731، خوفاً من أن تطالهم أعمال الإنتقام. وإذا صحّت هذه الفرضية، فإنها تبدو مقبولة في شرح ظاهرة تناقص عدد اليهود في طرابلس سنة 1738، أي بعيد النعمة الجارفة ضدهم بسبع سنوات.

2- تغيير مكان سكنهم تهرباً من الجزية:

إتبع اليهود وسائل مختلفة للتهرب من أداء الجزية. منها تغيير مكان الإقامة. ويرجح أن عدداً منهم إنتقل من طرابلس ومن مدن أخرى في بلاد الشام إلى صفاً وإتخذها مقراً دائماً لإقامته. وقد تمكّن هؤلاء من الإفلات من الجزيدارية لعدة سنوات في مكان سكنهم

19 - بيات: ج 1، ص 122.

20 - بيات: ج 1، ص 307.

21 - بيات: ج 2، ص 276.

22 - Adel , Ismail: Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban, Beyrouth 1976, t. 5, p. 331-334.

23 - فاروق حبلص: من تاريخ الإنتفاضات الشعبية في طرابلس في القرن الثامن عشر. مجلة أوراق جامعية، العدد 5، خريف 1993، ص 135-162.

24 - Adel , Ismail: o.p.c. t.3, p. 331- 334

" حكم إلى دفتر دار العرب.

سجل يهود صغد عندما تم تحرير الولاية في السابق 850 خانة (عائلة) على وجه المقطوع، ثم وفدت أيضاً عوائل كثيرة وأضيفت إلى العوائل المذكورة. وفي الحقيقة إن الخانات الأساسية هي أكثر مما سجل بشكل مقطوع ولو تم التدوين بشكل عادل فإنه سيظهر زيادة بمقدار ألف أو ألفي خانة. وإن الخانات الزائدة لا تدفع الخراج مدعين بأنهم سجلوا بشكل مقطوع²⁵

3- الهجرة هرباً من تسديد الديون:

تدل الوثائق العائدة لأموال التجارة في طرابلس، على أن عدداً لا بأس به من التجار اليهود قد هرب أمواله إلى ولايات أخرى قبل إعلان إفلاسه. ثم أقدم بعد الحصول على حكم شرعي بإعفائه من الديون المترتبة عليه، إلى الانتقال إلى حيث هرب أمواله، لإستئناف مزاولة تجارته هناك. فقد دلت وثائق الإعسار المدونة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس²⁶، أن معظم التجار الذين أعلنوا إفلاسهم في هذه المدينة، كانوا من اليهود. كما نلاحظ من وثائق أخرى أن معظم هؤلاء قد سافروا إلى مصر بعد الإفراج عنهم، وعاودوا ممارسة التجارة هناك²⁷، ما يعني أنهم ادعوا الإفلاس للتخلص من ديونهم.

والملاحظة الأخيرة التي يمكن إيرادها هنا، أن هذا المزيج من الإنتماءات الدينية، لم يكن طارئاً أو عابراً، بل إنه شكّل صفة لازمت مجتمع المدينة طيلة القرون الأربعة التي تشكّل الإطار الزمني لبحثنا. ويمكن إعتبار هذا التنوع الطائفي الدائم في هذه المدينة، المرأة التي تعكس مساحة واسعة من حرية المعتقد الديني، ورغبة كافة سكانها على إختلاف إنتماءاتهم الدينية، بالتعايش مع بعضهم البعض، أو على الأقل رغبتهم في عدم الإقتتال فيما بينهم.

2- التموضع الجغرافي للأديان داخل أحياء طرابلس:

تمدنا الوثائق العثمانية بمعطيات مهمة تتعلق بتموضع الطوائف الدينية في أحياء المدينة في كافة مراحل الحكم العثماني. وسنلاحق هذا التموضع في ثلاث مراحل، على نحو ما فعلنا في دراسة عدد السكان، لنلاحظ مدى إندماج الطوائف الدينية في هذه المدينة، أو تقوقها وإنعزال كل منها في أحياء خاصة بها.

أ- التموضع الطائفي في القرن السادس عشر:

إعتماداً على الطابو دفتر رقم 68 تاريخ 1519، أورد الدكتور عصام خليفة توزيع الطوائف الدينية في مدينة طرابلس في تلك السنة على النحو الآتي:

جدول توزيع السكان على أحياء طرابلس وفقاً لإنتماءاتهم الدينية سنة 1519²⁸.

إسم المحلة	مسلمون		نصارى		يهود	
	عددهم	النسبة	عددهم	النسبة	عددهم	النسبة
جامع كبير	70	83.33 %	14	16.67 %	0	0 %

²⁵ - بيات: ج 1، ص 123-124.

²⁶ - وهي بمثابة إعلان إفلاس تاجر ما. ويذكر في وثيقة الإعسار اسم التاجر المتعسر وأسماء الدائنين ومقدار الأموال المترتبة عليه، ثم أسماء الشهود المقرين بعجزه. فيصدر الحاكم الشرعي حكماً بالإفراج عنه وإخراجه من السجن بعدما يعلن الدائنون مسامحته.

²⁷ - فاروق حبلص: مقارنة بين نشاط ميناء الإسكندرية وسائر الموانئ المصرية مع الموانئ الشامية (صيدا وطرابلس وبيروت) 1670-1828. بحث ألقى في المؤتمر الذي نظّمته جامعة الإسكندرية و L'Université de Provence, Aix-Marseille 1، في مركز الأبحاث في أكس في شباط 2007، بعنوان تجارة الحبوب في ميناء الإسكندرية في القرن 16-17-18. أعمال المؤتمر قيد النشر.

²⁸ - عصام خليفة: مرجع سابق، ص 96.

حارة النيني	77	%100	0	%0	0
سقاق الأكويز	35	%100	0	%0	0
سوق الطواقية	69	%97.18	2	%2.82	0
مسجد القرشي	35	%27.34	65	%50.78	28
خان عديمي	35	%46.05	41	%53.95	0
سوق أسندمر	14	%100	0	%0	0
زقاق الطويل	20	%100	0	%0	0
زقاق المصري	44	%100	0	%0	0
مسجد الخشب وزقاق الخولي	70	%93.33	5	%6.67	0
حصن صنجيل	32	%45.71	38	%54.29	0
زقاق شيخ علي	29	%100	0	%0	0
عوينات	30	%100	0	%0	0
شيخ فضل الله	29	%100	0	%0	0
نوري	6	%35.9	11	%64.71	0
باب المدينة	117	%98.32	2	%1.68	0
حجارين	23	%53.49	20	%46.51	0
محلة باب أق طرق	58	%100	0	%0	0
زقاق الحمص	88	%100	0	%0	0
بين الجسرين	29	0 %100	0	0%	0
عقبة الحمراوي	44	%100	0	%0	0
محلة الطواحين	44	%100	0	%0	0
ساحة الحمصي	69	%90.79	7	%9.21	0
جسر العتيق	116	%100	0	%0	0
محلة النصرى المعروفة ببنانة	0	%0	92	%100	0
محلة اليهود	0	%0	0	%0	62

ماذا نلاحظ في هذا الجول ؟

- كانت طرابلس مقسمة إلى 26 حياً سكنياً، يتوزع المسلمون على أربعة وعشرين حياً منها.
- وجود 14 حياً كانت مسكوناً من مسلمين فقط.
- وجود حارة واحدة خاصة باليهود، كانت تضم العدد الأكبر منهم في المدينة، 62 ذكراً ناضجاً من أصل 90.
- وجود حارة خاصة بالنصارى، كانت تضم أقلية منهم، 92 ذكراً ناضجاً من أصل 297.
- وجود حي واحد مشترك، سكن فيه مسلمون ونصارى ويهود.
- وجود 9 أحياء كانت مشتركة بين المسلمين والنصارى.
- نستنتج من هذا التمرکز للأديان في أحياء طرابلس في القرن السادس عشر، وجود رغبة أو عدم ممانعة عند عدد من أفراد المدينة بالعيش جنباً إلى جنب بصرف النظر عن الإلتواء الديني، مسلمين يهود أو نصارى. لكن هؤلاء كانوا قلة قليلة، 65 عائلة مسيحية أي 21.9 % من نصارى المدينة، و 28 عائلة يهودية أي ما نسبته 31 % من اليهود فيها.
- غير أن إختلاط النصارى بالمسلمين كان أكبر من ذلك. إذ أننا نجد 140 عائلة من النصارى، أي ما نسبته 47 % من مجمل عددهم في المدينة، سكنت مع المسلمين في أحياء مختلطة.
- في مقابل ذلك، نجد أن 69 % من اليهود سكنوا في حي خاص بهم، وخال من سائر الطوائف، و 31 % من النصارى فضّلوا أيضاً الإنزواء في حين خاص بهم.

ب- التوضع الطائفي في القرن الثامن عشر:

تتضمن سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، وثائق تعهد سكان أحياء المدينة للوالي بعدم إيواء الزرب. وتعود هذه الوثائق إلى سنة 1738، ويبلغ عددها عدد أحياء المدينة في تلك السنة، أربعة وعشرين حياً. وهي تساعد في معرفة عدد السكان وتوزيع الطائفي في المدينة في ذلك التاريخ. ذلك أن الوالي جمع أرباب البيوت في كل حي على حدة، وأخذ عليهم تعهداً بعدم إيواء الزرب. ولكي يؤكد على تعهدهم، طلب من الكاتب تدوين اسم كل منهم في وثيقة التعهد العائدة لحيه. وبحسب طريقة تدوين الأسماء في ذلك العصر، فقد كتبت أسماء النصارى في هذه الوثائق بوضع كلمة ذمّي أمام اسم كل منهم، وكلمة ولد أمام اسم والده. فيقال الذمي فلان ولد فلان. ودوّنت أسماء اليهود على الشكل التالي: اليهودي فلان ولد فلان. أما المسلمون فقد كان يشار إليهم بفلان بن فلان.

وبنتيجة إحصاء أسماء المذكورين في كل محلة على حدة حسب إنتماءاتهم الدينية، مسلمين نصارى، ويهود، تمكنت من تحديد تمركز كل طائفة في أحياء طرابلس في تلك السنة، كما يظهر من الجدول الآتي:

جدول عدد بيوت أحياء طرابلس حسب الإنتماء الديني لأصحابها سنة 1738.

إسم المحلة	المسلمون		النصارى		اليهود	
	عدد بيوتهم	نسبتهم	عدد بيوتهم	نسبتهم	عدد بيوتهم	نسبتهم
الأي كوز	51	64%	31	36%	0	0%
عديمي المسلمين	18	58.4%	20	41.6%	0	0%
زقاق الحمص	96	98.7%	1	1.03%	0	0%
الناعورة	40	100%	0	0%	0	0%
عديمي النصارى	21	26.6%	58	73.4%	0	0%
التربيعة	114	86.4%	18	13.6%	0	0%
الصباعة	154	90.6%	16	9.4%	0	0%
ساحة عميرة	70	100%	0	0%	0	0%
باب الحديد	145	100%	0	0%	0	0%
محلة اليهود	15	22.7%	8	12.12%	43	65.1%
الرمانة	64	97%	2	3%	0	0%
العوينات	158	100%	0	0%	0	0%
سويقة الخيل	191	85%	34	15%	0	0%
القناتي	86	94.6%	5	5.4%	0	0%
قبة النصر	41	89.2%	5	10.8%	0	0%
بين الجسرين	175	100%	0	0%	0	0%

- 29 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 185.
30 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 185.
31 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 182.
32 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 180.
33 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 180.
34 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 186.
35 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 179.
36 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 181.
37 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 181-182.
38 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 182-183.
39 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 183.
40 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 184.
41 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 187-188.
42 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 189.
43 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 189.

سويقة النوري	132	% 83.6	26	% 16.4	0	0 % 0 ⁴⁵
القواسير	4	% 12.23	29	% 87.87	0	0 % 0 ⁴⁶
اليقوبية 19	19	% 37.26	32	% 62.74	0	0 % 0 ⁴⁷
الحجّارين	9	% 19.15	38	% 80.85	0	0 % 0 ⁴⁸
باب التبانة	139	% 100	0	% 0	0	0 % 0 ⁴⁹

ماذا يتبيّن لنا من هذا الجدول ؟

- وجود 6 أحياء يسكنها مسلمون فقط.
- وجود محلة واحدة يغلب عليها سكن اليهود، مع أقلية مسلمة وأقلية من النصارى.
- عدم وجود محلة مخصصة لليهود، وأخرى مخصصة للنصارى، رغم أن هناك حارة تحمل إسم حارة اليهود، وأخرى تحمل إسم حارة عديمي النصارى. ولا شك أن هاتين التسميتين تغشان الباحث، وتحملانه على إفتراض وجود محلة خاصة باليهود وأخرى خاصة بالنصارى. غير أن التعمّق في أسماء سكان هاتين المحلتين يبدي هذه الفرضية.
- وجود 14 محلة مختلطة بين مسلمين ونصارى.
- منها 4 محلات غالبية سكانها نصارى، وهي: اليقوبية (23 بيتاً للنصارى) و(19 بيتاً لمسلمين). والحجّارين فيها (38 بيتاً للنصارى) و (9 بيوت للمسلمين)، والقواسير فيها (29 بيتاً للنصارى) و(4 بيوت لمسلمين)، وعديمي النصارى فيها (58 بيتاً للنصارى) و(21 بيتاً لمسلمين).
- ومنها محلة واحدة هي محلة عديمي المسلمين كان فيها تعادل بالسكن بين الديانتين (20 بيتاً للنصارى مقابل 18 بيتاً للمسلمين).
- ومنها 9 محلات فيها أكثرية إسلامية وهي: النوري (132 بيتاً للمسلمين) و (26 بيتاً للنصارى)، قبة النصر (41 بيتاً للمسلمين) و(5 للنصارى)، الأيكوز (51 بيتاً للمسلمين) و (31 بيتاً للنصارى)، القنواطي (86 بيتاً للمسلمين) و (5 للنصارى)، سويقة الخيل (191 بيتاً للمسلمين) و (34 بيتاً للنصارى)، الرمانة (64 بيتاً للمسلمين) و (2 بيتين فقط للنصارى)، الصاغة (154 بيتاً للمسلمين) و (16 بيتاً للنصارى)، التربيعة (114 بيتاً للمسلمين) و(18 بيتاً للنصارى)، زقاق الحمص (96 بيتاً للمسلمين) و (بيتاً واحداً للنصارى).
- بنتيجة هذا التوضع في الأحياء، يتبيّن لنا الأمور الآتية:
- سنة 1738 أصبح 97.5% من النصارى يعيشون في جوار المسلمين، بينما كانت هذه النسبة تشكل 47% في القرن السادس عشر.
- في حين إنخفضت نسبة النصارى المقيمين مع اليهود في حي واحد، من 21.9% في القرن السادس عشر، إلى 2.5% في القرن الثامن عشر.
- عدم وجود نصارى راغبين في السكن في حي خاص بهم.
- تفوق اليهود في حي واحد، إلى جانب أقلية مختلطة إسلامية مسيحية.

وبمقارنة تمركز الطوائف الدينية في طرابلس بين بداية الحكم العثماني والقرن الثامن عشر، نتبيّن لنا المعطيات الآتية:

- 1- أن إختلاط المسلمين والنصارى وإفتاحهم على بعضهم البعض، كان ينمو ويزداد ويسير نحو الإنفلاش. ذلك أن عدد المحلات المختلطة، أصبح في القرن الثامن عشر أربع عشرة

44 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 190.

45 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 191.

46 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 191-193.

47 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 195.

48 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 192.

49 - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 194.

2- تبدل ملحوظ في الأحياء التي شكّلت مراكز تجمّع للنصارى. كانت التبانة مثلاً وحرارة النصارى، مركزين ملحوظين لسكن هؤلاء في القرن السادس عشر، ثم أصبحت التبانة خالية منهم في سنة 1738. كما أنهم تحولوا إلى أقلية في حارة اليهود في تلك السنة. في حين أصبحت محلات عديمي النصارى والقواسير واليعقوبية والحجارين مراكز ثقل مسيحي في سنة 1738. كما إنهم إتجهوا إلى السكن في محلة الأكوذ التي كانت خالية منهم في مطلع الحكم العثماني. وفي أواخر الحكم العثماني هجر النصارى محلات الأكوذ ومسجد الخشب والقواسير⁵⁰، بإتجاه التربيعة والرمانة والنورية حيث أصبحوا يشكّلون غالبية سكان هذه المحلات، بعدما كانوا أقلية فيها في القرن الثامن عشر.

ونلاحظ من التوزيع الجغرافي للأحياء التي يسكنها النصارى⁵¹، أنها كانت منفلشة على مساحات متباعدة من المدينة. كما أنها كانت هي والمحلة التي يسكنها اليهود، بعيدة عن مركز السلطات في المدينة، وأعني بها السراي الحكومي والمحكمة الشرعية. وذلك عكس ما يفترض علماء الاجتماع والتاريخ الاجتماعي، من أن الأقليات كانت تسكن دائماً في محيط الدوائر الحكومية حيث تشعر بالأمان. ما يعني إرتياح أهل الذمة إلى السكن بجوار المسلمين، وأن السلطة المحليّة في المدينة لم تكن تشكّل بنظرهم حاجز أمان بينهم وبين المسلمين. وتبدو هذه النقطة الأخيرة أكثر وضوحاً في وثائق بيع وإيجار البيوت في العصر العثماني. حيث تبين هذه الوثائق أن بيوت النصارى في الحي الواحد، لم تكن متجاورة دائماً، بل كانت موزّعة بين بيوت المسلمين وملاصقة لها في معظم الأحيان.

3- على العكس من ذلك فإن إقدام اليهود على التفرقة في حي واحد، بعدما كانوا يسكنون في حيين في القرن السادس عشر، يعكس وضعهم الإنعزالي في غيتو داخل مجتمع المدينة.

ج- التموضع الطائفي في القرن العشرين:

ويبدو أن الإختلاط في السكن بين المسلمين والنصارى، إستمر حتى أواخر الحكم العثماني في المدينة، مع ملاحظة غلبة عدد النصارى في محلات التربيعة والرمانة والنورية⁵². أمّا اليهود فقد بقي سكنهم محصوراً في حي واحد حمل إسم محلة اليهود أو الدباغة.

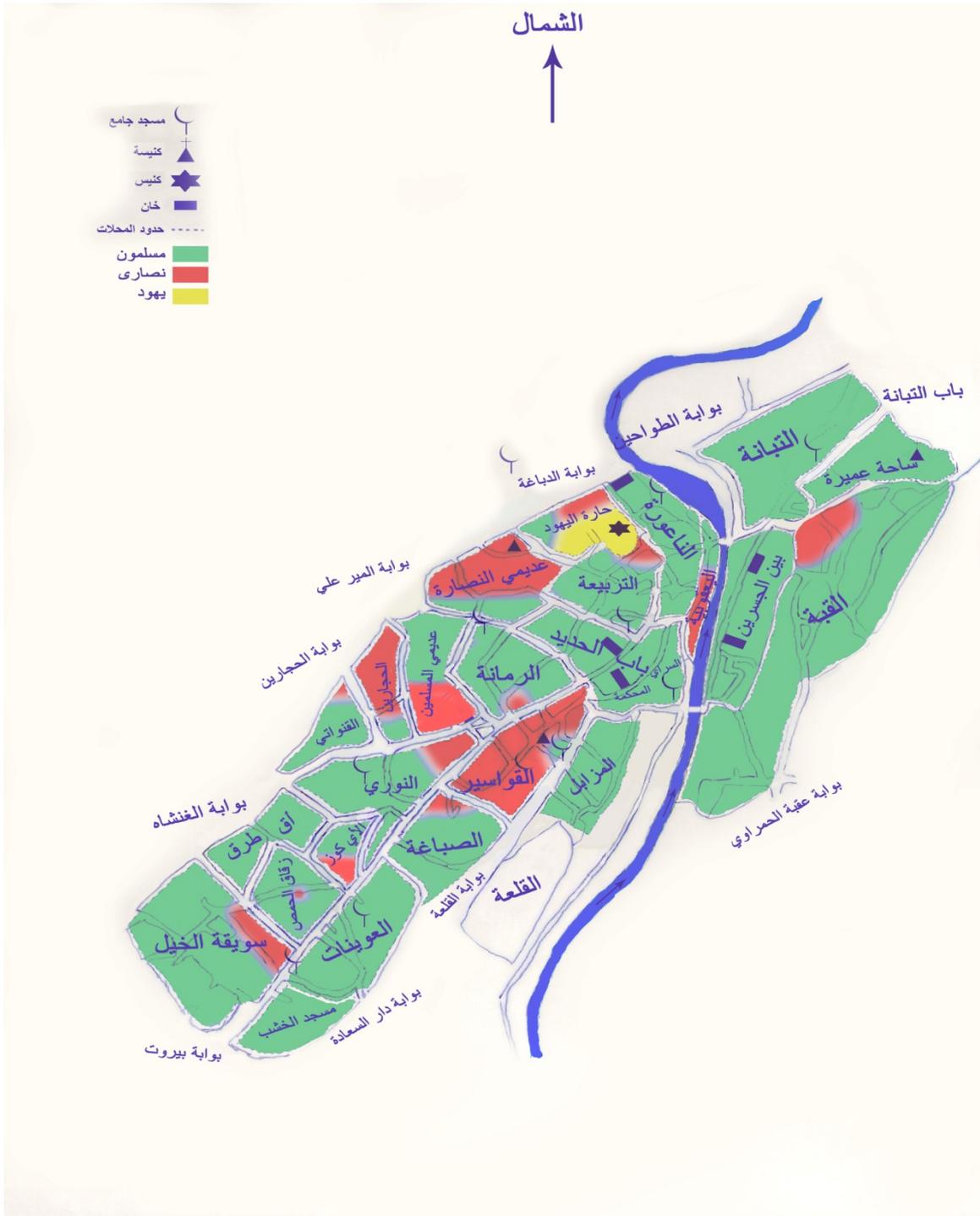
⁵⁰ - ذكر عبد الله غريب في مخطوطه، أن النصارى أقدموا في مطلع القرن التاسع عشر، على إستبدال كنيسة مار جرجس القائمة في محلة القواسير قرب جامع الأوبسية، بمصنبة في محلة الحجارين، لأن الكنيسة المذكورة أصبحت في ذلك القرن بعيدة عن سكن النصارى. ما يعني أنهم هجروا هذا الحي. ينظر عبد الله غريب: تاريخ آل غريب، مخطوط، لدينا صورة عنه.

⁵¹ - ينظر خريطة تموضع الأديان في طرابلس في سنة 1738، ص 16

⁵² - رفيق التميمي ومحمد بهجت: ولاية بيروت، دار لحد خاطر، بيروت 1979، ج 2، ص 175.

خريطة الأحياء القديمة في طرابلس، في القرن الثامن عشر.
من وضع فاروق حبلص.
تم وضعها بناء على سجلات المحكمة الشرعية في
طرابلس.





خريطة توزيع الأديان على أحياء طرابلس سنة 1738.
 من وضع الدكتور فاروق حبلص
 تم وضعها وتحديد أماكن تركز الطوائف بناءً لسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس.

د- إستنتاجات:

ماذا تعني هذه المعطيات الوثائقية على صعيد العلاقة بين المسلمين والنصارى واليهود في مدينة طرابلس في العصر العثماني؟

إن ظاهرة تقوقع جميع اليهود وإنعزالهم في حي واحد، منذ القرن السابع عشر، بعدما كان عدد منهم يسكن في حي مشترك مع المسلمين والنصارى قبل هذا التاريخ، تعكس ولادة رغبة عند هذه الطائفة بعدم الإختلاط بسائر أبناء المدينة، أو رغبة عند المسلمين والنصارى بعدم مجاورتهم. وسواء كانت هذه الظاهرة نتيجة لهذه الفرضية أو تلك، فإن عددا كبيرا من الوثائق، يساعدنا في الوقوف على طبيعة العلاقة بين اليهود وكل من النصارى والمسلمين في المدينة.

إن الشراكة التي قامت بين مسلمين ونصارى في ملكية عقارات زراعية وبيوت سكنية، وفي مجالات إستثمار أخرى، كما دلت وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس، لم نجد شراكة موازية لها بين مسلمين ويهود، ما يعكس عدم الثقة بين أبناء هاتين الطائفتين. بل على العكس من ذلك فقد دلت وثائق الإعتار، على أن اليهود إقتنصوا الفرص للإحتيال على زملائهم التجار المسلمين في المدينة. كما أن النافذين منهم لم يتورعوا عن ظلم الناس وحمل الولاة على رفع الأسعار وتجويع السكان. ولا شك أن هذه التصرفات تسببت في حذر الناس عند التعامل معهم. على ضوء ذلك يمكن تفسير ظاهرة عدم توزع مساكن اليهود بين مساكن المسلمين. على ضوء ذلك يمكن تفسير ظاهرة تقوقعهم جميعاً في حي واحد منذ القرن الثامن عشر

بصرف النظر عن أسباب هذا الإنفلاش الدائم في سكن النصارى في طرابلس ومجاورتهم للمسلمين فيها في المرحلة العثمانية، والذي قد يعود لأسباب إقتصادية، فإنه يعتبر بنظر البعض دليلاً على حسن العيش المشترك في هذه المدينة في تلك المرحلة. قد يكون هذا الإستنتاج صحيحاً، لكنه ليس كذلك بالضرورة وبالمطلق. فالتجاور في السكن بين أصحاب معتقدات دينية وفكرية مختلفة، لا يعتبر بالتالي دليلاً قاطعاً على حسن العيش بينهم. وما نشاهده اليوم من إشتداد النزعة الطائفية، وبلوغها حد الإقتتال أحياناً كثيرة، بين أبناء الحي الواحد في أكثر من مدينة لبنانية، يكفي ليبين لنا سذاجة هذا الإستنتاج، أو عدم كفايته، ويدفعنا إلى التعمق أكثر في بحث طبيعة العلاقات بين هذه الطوائف الدينية المختلفة التي سكنت مدينة واحدة. وهنا لا بدّ من الأخذ بالمسلمات الآتية: 1- قد يُكره المرء لأسباب معينة على العمل عند من لا يحب، والسكن في مكان لا يعجبه، ومجاورة من لا يرغب بجواره. وبالتالي فإن توزيع مساكن أقلية مذهبية بين مساكن غالبية من دين مختلف، لا يعني بالضرورة حسن العلاقة بينهما، لكنه يعني عدم الاقتتال بينهما.

من هنا نستخلص أن تجاور مساكن النصارى على أحياء ذات أكثرية إسلامية في طرابلس، هو دليل عدم حدوث اقتتال طائفي في هذه المدينة في المراحل التاريخية التي تغطيها هذه الوثائق، أي في العصر العثماني. غير أن هذا التوزيع لا يشكّل دليلاً كافياً على انتفاء الحالة الطائفية من نفوس السكان، وقد توجد هذه الحالة من دون أن تؤدي بالضرورة إلى الاقتتال. فقد يسكن المرء مضطراً قرب أناس لا يكره لهم الاحترام والمودة، ولا يتسامح معهم، لكنّه في الوقت عينه لا يسبب لهم الأذى. ومثل هذا السكن لا يعبر إطلاقاً عن حسن العيش بين الطوائف، إذ ربما كان ناتجاً عن ضرورات الحياة وضيق الأوضاع المادية اللذين يجبران الإنسان على القبول بما لا يرضيه، طالما أن ليس فيه ضررٌ أنيٌّ ومباشر عليه. وبالتالي فقد يكون قبول بعض النصارى بشراء بيوت مجاورة لبيوت مسلمين والعكس، بسبب عدم تمكّنهم دائماً من إيجاد بيوت محاطة بمساكن نصارى مثلهم؛ وقد يكون أيضاً جرّاء استقلالية المسكن الذي يشتريه، فهو محاط ببيوت أناس من طوائف أخرى، لكنه في النهاية مستقل عنها، ولا علاقة مباشرة بينه وبين هؤلاء.

المعطيات الدالة على حسن العيش المشترك بين المسلمين والنصارى:

إذن، إذا كنا نرغب في التفتيش عن حقيقة وواقع ما كان عليه العيش بين الطوائف الدينية في الماضي القريب، علينا أن لا نكتفي بهذه المعطيات، وأن نفتش عن معطيات أخرى، أكثر دلالة،

1- وثائق بيع وإيجار البيوت المدونة في المحكمة الشرعية في طرابلس: فبعض هذه الوثائق يبيّن وجود بيوت للنصارى، كانت تشترك مع بيوت لمسلمين، في حق المرور من مدخل مشترك وعبر دهليز مشترك ودرج سلّم مشترك⁵³. كما نجد وثائق تبين أن عائلة مُسلمة وأخرى نصرانية كانتا تقتسمان السكن في دار واحدة⁵⁴. هذا بالإضافة إلى وجود دور ملكيتها مشتركة بين مسلمين ونصارى، مثل شراكة آل غريب النصارى مع آل شوبش المسلمين في ملكية دار⁵⁵، وشراكة آل السيوفي النصارى في ملكية دار مع آل كرامة⁵⁶.

2- وثائق الدعاوى: منها دعاوى منازعات مدونة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: فيها شهادات أدلى بها نصارى أمام القاضي في المحكمة لصالح مسلمين ضد نصارى⁵⁷. وأخرى صادرة عن مسلمين ضد مسلمين لصالح نصارى⁵⁸. كما نجد وثيقة تفيد عن تضامن النصارى في حي العديمي، مع المسلمين ضد الرهبان الأجانب المقيمين في هذا الحي⁵⁹.

3- وثائق التوكيل: ونجد بينها وثائق تبين أن نصارى أكلوا مسلمين لشراء عقارات لهم من نصارى آخرين⁶⁰. بالإضافة إلى أربع وكالات بيع صادرة عن نصارى لمسلمين لبيع عقارات لهم⁶¹، وثلاث وكالات تداعي ومدافعة ومرافعة من نصارى لمسلمين لينوبوا عنهم في التداعي في المحكمة ضد خصومهم⁶². ووكالة واحدة من مسلم لنصراني أوكل إليه فيها تخليص تجارة له⁶³.

4- وثائق إيجار الأوقاف الإسلامية: ونجد بينها وثائق تبين أن متولي الأوقاف الإسلامية في طرابلس، كانوا يقبلون تأجير أراض أو منشآت معمارية تابعة لمسلمين إلى نصارى بطريق الجدك والمساقات والحكر⁶⁴.

إن المعطيات التاريخية التي تتضمنها مثل هذه الوثائق، تعكس عمق العلاقة بين المسلمين والنصارى في طرابلس وتسمح لنا بالحديث عن حسن التعايش بينهم. فهي تثبت أن قسماً كبيراً من أبناء طرابلس قَبِلَ، ليس بمجاورة أبناء طائفة أخرى، بل بالاشتراك معهم في سكن دار واحدة والدخول إليها من مدخل واحد معهم، واستخدام فسحة داخلية واحدة مشتركة بينهما، بل واستخدام مطبخ واحد مشترك، وأدب خانة واحدة مشتركة أحياناً، وهذا ما كان لينمّ لولا أن حالة من الانفتاح الواسع والاحترام والثقة بل والمحبة ميّزت العلاقة بين الشريكين وعائلة كل منهما. وعندما يجد الباحث أن نصف وثائق بيع وشراء مساكن تخصّ النصارى في سنة واحدة، تدلّ على وجود هذه الشراكة بين هؤلاء ومسلمين، فلا بد له من أن يتخطى الحديث عن حسن العلاقة بين أبناء هاتين الديانتين، والإقرار بوحدة العيش بينهما.

⁵³ - من أصل عشر وثائق بيع بيوت نصارى في السجل رقم 26 تاريخ 1666، نجد خمس وثائق تبين شراكة دور نصارى مع دور مسلمين في حق المرور من مدخل واحد وعبر دهليز مشترك وسلّم مشتركة، كما نلاحظ اشتراكهما في استخدام أدب خانة واحدة ومنافع أخرى. سجل 26، ص 3-27-84-91.

⁵⁴ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 26، ص 20.

⁵⁵ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 25، ص 40-41.

⁵⁶ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 25، ص 45.

⁵⁷ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 26، حيث نجد شهادتين من هذا النوع، ص 30-45.

⁵⁸ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 1، ص 47. سجل 3، ص 20. سجل 7، ص 135. سجل 8، ص 18. سجل 25،

ص 1. سجل 31، ص 54-55. سجل 46، ص 151.

⁵⁹ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 135.

⁶⁰ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 26، ص 65-29. وسجل 25 ص 168، وسجل 35، ص 157.

⁶¹ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 25، ص 168. سجل 70، ص 228-229. سجل 78، ص 94.

⁶² - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 2، ص 10. سجل 6، وسجل 25، ص 51.

⁶³ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 2، ص 6.

⁶⁴ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 1، ص 132، وسجل 8، ص 30، وسجل 14، ص 283، وسجل 25، ص 42،

وسجل 26، ص 5-6-28. وسجل 31، ص 96، وسجل 54، ص 144، وسجل 55، ص 9، وسجل 63، ص 65، وسجل 82،

ص 95-96.

كما أن إيجارات الأراضي الزراعية والمنشآت المبنية الموقوفة التابعة للأوقاف الإسلامية التي رأيناها، كانت جميعها من نوع الحكر والمساقات والجدر. أي أنها كانت جميعها تنتهي بتمليك المستأجر لكل ما يزرعه في أرض الوقف المستأجرة أو يبنيه في ملك الوقف، ملكية دائمة يورثها لبنيه من بعده. فإقدام المسلمين إذن على تأجير أراضيهم لنصارى على هذا النحو، يدلّ بوضوح على أن العلاقة بينهما لم تقف عند حد المظاهر والاحترام المتبادل وحسب، بل تعدت ذلك إلى تأمين فرص الاستثمار والتملك، وتحسين الأوضاع المادية لكلا الطرفين.

كذلك تدلّ شهادات النصارى في المحكمة الشرعية في طرابلس، لصالح مسلمين ضد نصارى، وشهادات مسلمين ضد مسلمين لصالح نصارى، أن الانتماء الديني لم يكن يدخل في اعتبارات السكان من كلا الديانتين في علاقاتهم ببعضهم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وفي كافة نواحي الحياة اليومية.

إن تضامن سكان حي العديمي (في طرابلس) مسلمين ونصارى، ضد الرهبان الأجانب⁶⁵، يدلّ دلالة واضحة على أن النصارى في طرابلس لم يدعوا الانتماء الديني الذي جمعهم بالرهبان يطغى على الاعتبارات الأخرى التي كانت تجمعهم بأبناء حيهم المسلمين. ما يدلّ على وعي عميق، وعلى تقديم مصلحة المجتمع على الإعتبارات الطائفية الضيقة. ويدلّ كذلك تضامن مجموعة خياطين مسلمين ونصارى، في شكوى ضد خياط مسلم⁶⁶ خالف أصول حرفتهم، دليلاً أيضاً على انعدام المنطق الطائفي بين عناصر هذه الشريحة الحرفية.

ولعل إقدام نصارى على توكيل مسلمين ببيع وشراء عقارات نيابة عنهم، والمرافعة عنهم في المحكمة، يشكّل أبرز دليل على صفاء النوايا لكلا الطرفين. وتتضح الصورة أكثر إذا ما علمنا أنه بموجب هذه الوكالات كان الوكيل المسلم يخوّل بيع أو شراء عقارات لموكله النصراني من بائع أو شار نصراني مثله، و الدفاع عنه ضد نصراني مثله أيضاً. ومثل هذا الأمر لم يكن ليتم لولا اطمئنان المسلمين والنصارى لبعضهم البعض وثقتهم ببعضهم.

من هنا يمكن القول أن قراءة الديموغرافية التاريخية لتموضع الأديان في طرابلس بمعزل عن هذه المعطيات، لا تمكننا من التدليل على حسن العيش المشترك بين المسلمين والنصارى بشكل قطعي.

بالإضافة إلى هذه المعطيات التي وردت في الوثائق، فقد جاء في كتابات أصحاب الحوليات ما يؤكّد حسن العيش، ومساعدة المسلمين للنصارى من أجل تمكينهم من تخطّي المحن والمضايقات التي تعرّضوا لها من قبل الدولة العثمانية. فقد ذكر البطريرك الدوبيهي أن صمود الموارنة في جزيرة قبرص أزعج العثمانيون، لذلك عمد السلطان سليم الثاني إلى الإنتقام من الموارنة في الدولة بعد سقوط الجزيرة بيده سنة 1570. وقد طالت أعمال الإنتقام الموارنة في ولاية طرابلس. عندما أرسل العثمانيون الفشلاق إلى هذه الولاية، فنهبوا دير ميفوق وبلاد جبة بشري وضبطوا أوقاف الأديرة فيها. ويبدو أن المسلمين في هذه المدينة إستهجنوا هذه الأعمال، و عملوا على مساعدة جيرانهم النصارى لتحرير ممتلكات أديرتهم. فتوسّط مفتي طرابلس ابن الجاموس لدى الوالي لفكّ حجز أرزاق دير مار سرقيس في إهدن، كما توسّط ناصر بن يوسف كرامة الطرابلسي لفكّ حجز أملاك دير قنوبين⁶⁷.

وفي السياق نفسه، ذكر عبد الله غريّب روايات عديدة عن تعاون المسلمين في طرابلس مع الأرثوذكس، وسعيهم لمنع ظلم الولاة لهؤلاء. وسنكتفي بذكر روايتين منها. قال عبد الله غريّب: " حينما قامت نصارى شمالي لبنان على الحاكم المتوالي، وذبحته، أرسل حاكم طرابلس قوّة عسكرية وألقت القبض على أكثر وجوه شمالي لبنان وزجّهم في السجن. فحضر حينذاك جماعة من شمالي لبنان إلى أميون ليستنجدوا بمشايع بيت العازار، ليتوسّطوا مسيحيي طرابلس للمداخلة

⁶⁵ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 1، ص 47.

⁶⁶ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 7، ص 135.

⁶⁷ - البطريرك إسطفان الدوبيهي: مصدر سابق، ص 438-439.

مشاهد قاتمة في تاريخ العلاقة بين الطوائف الدينية في طرابلس:

بيد أن هذا الشريط الطويل من مشاهد العيش المشترك الذي ركّز عليه أصحاب الحوليات، وأظهرته الوثائق الرسمية، يتجاهل أو يتناسى أحداث طائفية أليمة، عكّرت صفو العلاقة بين الجماعات الدينية، ولا تزال تشوّش الذاكرة الشعبية إلى يومنا هذا، وتهدّد وحدة مجتمعنا. فكتابات أصحاب الحوليات تضحّج بمثل هذه القلائل الطائفية التي وقعت من وقت لآخر، وتزايدت وتيرتها في القرن التاسع عشر مع تزايد التدخّل الأجنبي في الدولة العثمانية. لذلك أصبح التعااضي عنها بمثابة الهروب إلى الأمام، وانتقاصاً من موضوعية المؤرّخ ومصادقيته في نقل أخبار الماضي. وإن كانت الوثائق العثمانية لا تدلّ لا على وئام بين المسلمين واليهود في طرابلس، ولا على عدااء بينهما، فإنها تدلّ صراحة على حالة مقاطعة دائمة بين اليهود والنصارى في هذه المدينة، بل وعلى عدااء بينهما. فالوثائق الرسمية لا تدلّ على قيام مشاريع استثمارية مشتركة بين يهودي ونصراني، ولا على وجود ملكية واحدة مشتركة، بين يهودي ونصراني لا بيتاً ولا أرضاً زراعية. بل على العكس من ذلك تدلّ الوثائق على أن العلاقات بين هاتين الطائفتين، كانت دائماً مضطربة، وأن الخلافات بينهما كانت دائمة بسبب توزيع التكاليف الإقطاعية وضريبة الجزية بينهما، ولأسباب أخرى موروثية على حد ما جاء في بعض الوثائق. فقد كانت الدولة العثمانية في

68 - عبد الله غريب: مخطوط تاريخ تاريخ آل غريب، ص 7-8.

69 - نفس المصدر: ص 42-43-44.

" دعوى اليهود على النصارى

بمجلس الشرع الشريف المشار إليه، بعد أن إشتكت طائفة اليهود القاطنين بطرابلس لفخر الأماجد محمد آغا القائمقام وتضرّروا من طايفة النصارى سكان طرابلس، بأن صاير لهم غدر منهم بسبب العداوة القديمة بين الطائفتين، ويعاملوهم بالأغراض، وإلتمسوا منه بيورلدياً بأن يكونوا فرقة واحدة باباهم، ومهما طلب منهم من خدمة ميري وصاليان أو باج خمر أو غير ذلك المطلوبة منهم، وأنهم يوقفوا لما يطلب منهم رجلاً منهم يتعاطى أشغالهم ولا يحصل منهم تعدي على بعضهم بخلاف الشرع والقانون. فكتب لهم بيورلدياً بذلك. وحضر مطران طايفة النصارى الذمي نقولا، وأقري البيورلدي عليه، فقبل ذلك وتعهد أن لا يدع أحداً من النصارى يطالب طايفة اليهود بشئ مما يطلب منهم، بل طائفة النصارى تقوم بما يطلب منهم، وطايفة اليهود تقوم بما يطلب منهم، إقراراً بصدق من اليهودي صليمان الحاخام على اليهود، تصديقاً شرعياً. وإختارت طائفة اليهود أن يكون اليهودي موسى ولد جابر متقيداً بما يطلب منهم ومتكلماً عنهم. فقبل ذلك في المجلس. ونبه الحاكم الشرعي المشار إليه على نقولا المطران بأن لا يدع أحداً من النصارى يقارش اليهود بوجه، تنبيهاً شرعياً. فسطر ما وقع بالطلب في العشرين من جمادى الأولى سنة أحد وخمسين ومائة وألف.⁷⁰

ومن هذه الأحداث الأليمة ما نقله الدويهي عن إقدام المسلمين في بيروت على الإستيلاء على كنيسة للموارنة فيها، كرد فعل على تعاطف الموارنة في بلاد الشام مع أبناء طائفتهم في قبرص إبان حصار العثمانيين لها سنة 1570⁷¹. كذلك تعرّض الأرثوذكس في طرابلس سنة 1821 إلى مضايقات من أبنائها المسلمين، عقب وصول أخبار ثورة اليونان ضد العثمانيين، وما أشيع عن تعاطفهم مع الثوار، ما إضطرّ النصارى إلى الهروب من المدينة واللجوء إلى القرى الجبلية للإحتماء فيها⁷². وكذلك تعرّض الأرثوذكس في بيروت سنة 1826، إلى مضايقات. وقد روى نوفل نوفل ما جرى لهم بالقول:

" ... في تلك السنة (أي سنة 1826) قدم إلى بيروت مركباً للأروام، ووقفوا تجاه برج أبي هدير، وخرج منها جماعة إلى البرّ، ونصبوا السلاح شرقي بيروت على السور، ودنت السفن من الميناء. وعند الصباح دخل بعضهم المدينة على السلاح، وأطلقت المدافع قنابلها على البلدة فأضطرب المسلمون وهاجموا على الأروام الذين دخلوا المدينة، فقتلوا منهم نفراً، وردّوا الآخرين إلى أصحابهم وراء السور. ثم تجدد القتال فأرادت الأروام إلى مراكبهم التي ذهبت نحو الغناس ثم قدّم المسلمون الشكوى على نصارى بيروت بأن مجيء اليونان كان بإيعازهم، وأنهم قبلوا بعضاً من الداخلين في بيوتهم، فأمرت الحكومة بالقبض على النصارى وهاج المسلمون يطلبون الإنتقام. فلما شعر النصارى بذلك فرّوا إلى الجبل، فقبض المسلمون على من أركوه منهم

⁷⁰ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 8، سنة 1151هـ، ص 107.

⁷¹ - البطريرك إسطفان الدويهي: المصدر السابق، ص 438.

⁷² - نوفل نوفل: كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبلاد الشام، أجزه جرجي بّي، تحقيق ميشال أبي فاضل وجان نخول، جروس برس، طرابلس 1990، ص 255-256.

وهناك أحداث كثيرة مماثلة، لم نهتم بسرد وقائعها، إنما يهمننا الوقوف عند أسبابها. وهنا نلاحظ أن لا أساس محلي لهذه الأحداث، ولم يكن أحد من أبناء المدينة طرفاً رئيساً فيها أو مسبباً لها، وأنها كانت جميعها لأسباب سياسية خارجية، لا علاقة لأبناء المدينة بها، ولا مصلحة لهم فيها. فتعاطف الموارنة في بلاد الشام مع الموارنة في قبرص ضد الدولة العثمانية جلب لهم نقمة جيرانهم السنة. وتعاطف الأرثوذكس في بيروت وطرابلس مع ثورة الأرثوذكس في اليونان ضد العثمانيين، جرّ نقمة المسلمين في هاتين المدينتين عليهم وألحق بهم الأذى. في مقابل ذلك كان تعاطف المسلمين مع الدولة العثمانية وتأبيدهم لها، يعكّر صفو علاقاتهم بالطوائف الدينية الأخرى في مدنهم. إذن ينحصر ذنب أبناء طرابلس في التسبب بوقوع أحداث طائفية، في أنهم تطلّعوا في لحظة ما إلى الخارج، وفضّلوا أبناء طائفهم الدينية البعيدين، على جيرانهم من الطوائف الأخرى، وغلبوا إنتماءهم الطائفي على إنتمائهم المجتمعي والجغرافي، وقدموا الرابطة المذهبية على روابط الشراكة الحياتية والإقتصادية والإنسانية. فتعاطف المسلمون مع الدولة العثمانية السنية، وتعاطف الأرثوذكس مع اليونان لمجرّد أنها أرثوذكسية، كما تعاطف الموارنة في طرابلس و جبل لبنان مع الموارنة في قبرص. والجدير ذكره أن تعاطف هؤلاء بجميع اتجاهاته، لم يغير شيئاً في وجهة الأحداث لا في قبرص، ولا في اليونان ولا في الدولة العثمانية، بل إن سلبياته إنحصرت في إساءة الطوائف الدينية في مدينة طرابلس إلى بعضها البعض. وهكذا كان ولا يزال التطلّع إلى الخارج، والإرتباط به على حساب الشركاء في الداخل، السبب شبه الوحيد لتعكير صفو العيش المشترك الذي ميّز تاريخ هذه المدينة بل وتاريخ لبنان بكل مناطقه الجغرافية. وهناك أحداث كثيرة أخرى تعرّض لها النصارى في بلاد الشام، لكن الحقيقة تقضي بالقول أن السكان المحليين، سواء كانوا مسلمين أو نصارى، لم يكونوا مسؤولين عنها ولا شركاء فيها، بل كانت الدولة العثمانية وسلطاتها المحلية هي المسؤولة الوحيدة عن ذلك. نذكر منها ما حدث من ملاحقة النصارى سنة 1821، ونهب بيوتهم في طرابلس من قبل رجال الدولة، فيما عرف بسنة مصطفى آغا أبو كرجاج⁷⁴. وغالباً ما كان المسلمون يقفون إلى جانب النصارى في مثل هذه الحالات، ويعلمون على مساعدتهم بما أوتوا من قوّة ونفوذ.

وعلى خط مواز لتوتر العلاقات بين المسلمين والنصارى أحياناً، يشاهد الباحث توتراً آخر وقع بين الحين والآخر بين الطوائف المسيحية في المدينة. ففي القرن الثامن عشر، وقع خلاف بين رهبان الرهبانية اللبنانية، وإنتهى سنة 1744 إلى إنقسامها إلى رهبانيتين: بلدية وحلبية. وقد انعكس هذا الخلاف على الموارنة في طرابلس، فأصدر البطريرك الماروني مرسوماً إلى الوكيل العام المقيم في أنطوش الرهبانية في طرابلس بأن يضبط كل شيء موجود في الأنطوش وأن يضاعف سهره بحيث لا يفقد شيء من موجوداته وأن يستعين عند اللزوم بالقنصل الفرنسي في طرابلس للمحافظة على أملاك الرهبانية البلدية.

وفي أواسط القرن الثامن عشر إشتدّ الخلاف بين الموارنة والكاثوليك، ما أدى إلى تدخّل البابا، ومن ثمّ أصدر البطريرك الماروني أمراً إلى الرهبان الكاثوليك الذين دخلوا في المارونية بالعودة إلى كنيستهم الكاثوليكية. وفي القرن التاسع عشر إندلج الخلاف بين الموارنة والسريان الكاثوليك في طرابلس على ملكية كنيسة سيدة الحارة وأوقافها. وكانت هذه الكنيسة ملكاً لطائفة السريان الكاثوليك، فوضع الموارنة يدهم عليها وإستولوا على أوقافها، فتدخّل الأمير بشير الشهابي الثاني لحلّ هذا النزاع. ولكن الخلاف لم ينته إلا بتحوّل أعداد كبيرة من السريان في طرابلس إلى المذهب الماروني، ما حمل بطريرك السريان أغناطيوس السابع جروة 1820-1851، على السماح للموارنة بإستعمال الكنيسة وإستغلال أوقافها.

⁷³ - نوفل نوفل: المصدر السابق، ص 269.

⁷⁴ - نفس المصدر، ص 256.

ولم تكن العلاقة بين الكاثوليك والأرثوذكس بأفضل من ذلك بسبب سعي الكاثوليك إلى نشر مذهبهم بين الأرثوذكس⁷⁵.

وقد اتسعت الخلافات بين الطوائف المسيحية فيما بينها، وتزايدت تعدياتها على بعضها البعض، كما تطوّرت خلافاتها مع اليهود، مما اضطّر السلطان العثماني على التدخل لمنع تفاقمها، فأصدر سنة 1852 ثلاثة فرمانات لكل من اليهود والروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس، بوجوب الإلتزام بالقوانين، والإمتناع عن الإساءة إلى بعضهم البعض⁷⁶.

خاتمة

تميّز تاريخ طرابلس الحديث بلوحات رائعة تعكس حسن العيش المشترك بين كافة الطوائف الدينية فيها. وتدّل الوثائق والمصادر على أن هذه المدينة، لم تكن يوماً مسرحاً لأحداث طائفية واسعة على غرار ما حصل في دمشق وجبل لبنان سنة 1845 و 1860. غير أن بعض المصادر تفيد أن العلاقة بين الطوائف الدينية فيها، كانت أحياناً، عرضة لخضات وإنتكاسات ظرفية عابرة لا يجوز تجاهلها، والإكتفاء بإظهار المواقف المتسامحة والنبيلة، لئلا تتحوّل هذه الإنتكاسات إلى سوسة تنخر في بنية المجتمع، وتهوي به عند إشتداد رياح التغيير.

وهنا تبرز أهمية كتابة الماضي بصدق وجرأة، وتعليله بمفاهيم عصره، وعدم إسقاط مفاهيم حاضرة عليه، وتقديمه للقارئ كما كان، دون تحوير أو تزوير بما يناسب مصالحنا الآتية، ودون أن ننصب أنفسنا قضاة لتجريم هذا أو الحكم ببراءة ذلك. فليس ثمة طائفة دينية، أو جماعة سياسية، أو عائلة معينة مسؤولة اليوم عن أخطاء إرتكبتها أجدادها في الماضي بحق الوطن أو المجتمع أو الإنسانية. بهذه الذهنية نستطيع كسر حاجز الخجل من ذكر الإنتكاسات التي طرأت على العلاقة بين الطوائف. بل إنه لا بدّ لنا لدى الحديث عن التاريخ، من تناول ما إعتراه من مشاكل وأحداث، ليس بهدف إحيائها وبعثها مجدداً، بل بهدف تشريحها وتبيان أسبابها، وإبراز مآسيها وإنعكاساتها السلبية على المهزوم والمنتصر على السواء، لكي تشكل عبرة لنا ولأجيالنا الصاعدة، فتدفعها بإتجاه نبذ الغرائز الطائفية، والحرص على عدم الإندثار مجدداً إلى مستواها. بذلك تتحقّق الفائدة من التاريخ، ونبتعد عن أخطائنا، بدلاً من تضييع الوقت في تبريرها، أو تخفيفها، أو إلقاء التهم على بعضنا البعض.

⁷⁵ - حاتم سليمان: الأقليات غير الإسلامية في طرابلس، بحث نشر في كتاب "الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية"، منشورات

الجمعية التاريخية اللبنانية، مجموعة باحثين، الفنار 2001، ص 447-448.

⁷⁶ - سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل 63، ص 110-111-112.

قرنيس ٧٥٠	قرنيس ٢٥٠	قرنيس ٢٨٠	قرنيس ٣٨٠
قرنيس ٤١٠	قرنيس ٣١٠	قرنيس ٣١٠	قرنيس ٣١٠
قرنيس ١٧٠٠	قرنيس ٦٠	قرنيس ٣١٠	قرنيس ٤٥٠
قرنيس ٢٧٠	قرنيس ١٧٠	قرنيس ٢٨٠	قرنيس ١٨٥٠
قرنيس ٧٠٠	قرنيس ٥٠٠	قرنيس ٢٧٥٠	قرنيس ٦٠

٩٩٧٠ تسعة آلاف وتسعمائة وسبعون غنم
 ١٨٥٠ واربعمائة أيضا الخاق بعبارة المباح المذكور
 ومخرجه وموجبه نظره هو اننا ضمنا حافظ هذا التمسك في الومائل حتى ان احد
 المصنفين قد تاسس جميع كفايا والمزارع المعينة اعلاه تابع ناحية عكار بلون عفر
 تسعة سنين كل سنة تسعة الاف غنم وتسعمائة وسبعون غنم مخرجه سنون خرج
 مال ناحية عكار نصف المبلغ المذكور فقط الا صارا تسعة الاف وتسعمائة وخمسة
 غنم بوزن المال المعاني في كل سنة الاجانب المبرين عن كل قرية كما هو معاني اعلاه
 فلذلك تذكر مواضع واخيار وعمار كفايا وترددت احبارا جميع بعبارة
 على كذا جهة المذكورة من طرف وتكاليف وزيادة ما يخص كذا بالمعنى

أكل
٢
٧٧

تجلس كرسى بطاير الخ جلة به كما كل من الخا خاه ارسلون ولدوه صوي كيهو ي
 صلون ولدوه خان و ناصر ولد ابراهيم و ابراهيم ولد ابراهيم و كيهو خضو ولد ابراهيم
 شيخ محنته الكاينه بطاير اذ عوا عيا كذبح سليمان ولد عبد كفور و جسر و كذبح
 كبطار و يحنو ولد زينب و صبا و ولد عبد الله و باقر طائفة كضاري بطاير اذ عوا عيا
 اذ عوا عيا بان المرتبة الطائفة الموقوفة في كل سنة لجهة الميري برسم ما باج الخ نلا
 الان غوفى اسد حبا باغزسة اكا س و ان المدعي عليه من سنة من سنة غمان
 سنه اتفقوا مع عيا انهم يساعدهم في كل سنة غمان باج الخ عن كل كرس
 غوفى وان المدعيه مع قلمه و اصفح الاموال حاله و فوجهم يدفون له
 كسفن غنا الموقوفة و ان المدعي عليه الان بطاير لونه غمان باج الخ غزسة
 ربحه بسعاه غنا بزيادة غوفى عن عادتهم كقد عوا الواسو الخ كذ
 سلفوا فاجابوا بالاعتراف من انهم ياخذون من المدعيه في كل سنة لجهة ما باج
 غوفى غنا له غير قابله بان وضع جماعة من حنف من طرابلس فلم يقدر و اعيا
 سبل سنة اكا س فحصلوا منها في اكا س و ان كرس غنا من ذ كرسا و احد افتر عوا
 فضل المدعيه من ذ كرس غوفى فلما اعترفوا بذ كرسا و ظهر و بنى
 الخ كرسا الى ان كيهو المنويين شرفة قليلة وانهم فتر عرف المدعي
 لهم حيث انهم في جميع هذه المدة ياخذون من كيهو المنويين في كل سنة
 ما باج الخ غوفى غنا فليس للمدعي عليه لان عطائهم بازيد من عادتهم
 عليه وان كرس غنا يتقي عيا قد صنفهم من التوضير المدعيه كخصوص هذه
 عوى تعونا و متعا شرعيه او فتر ما بالاطرو كرس عيا لانه لبا س اطر كرس
 و ذ كرس في اليوم كعشر من شهر جوان المكة سنة ثمان مائة على ما له

الملك المتكبر عي جوه	صو ا عبد كرس	بنا صم مولى
انه افتر عيا كرس غنا	صا كرس	كرس صم مولى
جوه	محمد صم مولى	محمد صم مولى

حضر كل من اهل الحلة عبد علي الدصاقي في حلة ت حرا بلس الحمية وط محمد بن نام والحاج مهدي
 بن الحاج محمد ومحمد ابن مراد وعلوان بن علي بن حسين بن عبد الرحمن داخه محمد وعلي بيك ان سمر السيد
 حسين بن علي ومحمد بن حسين والحاج محمد حسين والسيد ابراهيم بن الحاج علي وعلي الدول والحاج يحيى
 ابن احمد وحسين ابن مراد ومهدي بن الحاج حيد والحاج ديب ابن الحاج حسن واقبه الحاج محمد
 والشيخ عبد الله ومحمد بن الحاج علي ودرويش بن ابن قاسم وعلي بن رمضان والذي ياقوب
 ولد جرجس وانظون ولد نعمه وعبد الله صدقة واقفته نعمه وصدقه وطه ومباييل ولد
 سليمان ومباييل ولد رزق وديب شفق و ابراهيم ولد نعمه رزق ولد نقول وعبد الله
 ولد باسف و ابراهيم ولد فرح ودمتري ولد سليمان والباو ولد ابراهيم والباو ولد الجا
 وانظون ولد جرجس ولد شحاده وجرجس ولد باسف ونفول ولد جرجس وعبد الله
 ولد دمتري وجرجس ولد الجا والذي الياس ولد نعمه والذي لوزنه ولد الذي تبر صلي
 والذي موكي ولد باي وفضل ولد الذي حنا وديب ولد ابراهيم والذي ياقوب زريق وجرجس
 ولد نقول وفرح ولد حنا وجرجس ولد فرح و ابراهيم ولد عبود وعبد الشامي ومباييل ولد نعمه
 والذي انظون ولد عبود والباي ولد عبود وديب ولد عبود وانظون ولد انظون
 ومباييل ولد انظون وسلمان ولد ابراهيم و صليبا ولد مباييل وجرجس ولد ابراهيم و باسف
 ولد عبد الله وابو البها ولد فضل الله ومنصور ولد نعمه حنا ولد جيب والذي الياس ولد جيب
 ومراد فلاح وسلمان الشامي و رزق ولد رزقا وجرجس ولد حنا ونقول ولد زفور زنجي
 ونعمه فبار و بوسف محاري والذي حنا شمس والذي ديب ولد انظون ونقول ولد
 انظون و باي اهل الحلة المرفومه و اشهدوا على انفسهم بالطوع ولد فلاح فلاح
 بن كوا احد من الزرنيك من المخرج يكن في حلتهم ولا يكفون من السكنى احد من الزرنيك
 المخرج في حلتهم او اصفوه او خرج منهم او من حلتهم رجل زرباد و خارج عن حلة
 او لي ان من و لي يحكوه او لي يقتلوه او لي يحكوه و اعلموه اي حاكم البلديه او لي
 يعلموه به و ان يدعوا احد المخرج من حلتهم زربا و له خارج عن حلة او لي انهم
 وان اسكنوا احد من الزرنيك او المخرج فيكون عليهم بطريق اللذ الذي لم يطع حقه السلطان

هذه عائلة
ان يحكون

حضر كل من اهالي هذه الان يحكون وهم الشيخ علي الاطفي واني عمه هبة الله والحاج ابراهيم بن شوشتر
 واهله الفقيه والشيخ محمد بن الحاج حسن وحسن ابني الفقيه ورعبد الاطفي الفقيه ومحمد بن الحاج ابراهيم
 والسيد احمد الحلي وحسن بن محمد بن الحسين بن السيد محمد بن السيد زكي والسيد محمد بن الحسين بن محمد بن
 حوله واحمد بن ابني الشيخ والشيخ محمد بن الحسين بن السيد محمد بن محمود الفقيه والحاج درويش بن الحاج
 مصطفى ومحمد بن شومان والسيد محمد بن الحسين بن السيد محمد بن الحسين بن الحاج عمر وعليل صهرهما
 والسيد بكري السريدار والسيد عمر بن السيد شاذله وعبد النادر بن السيد واسيد السامعيل فهموي والحاج
 علي بن علي والحاج ناصر بن السيد ابراهيم بن السيد نور واصبه والحاج يوسف بن الحاج شاهين وعلي بن ابي
 ابي شوشتر والسيد محمد بن الحاج مصطفى والحاج علي الحلي ومحمد الحايك الحلي بن حسن ومحمد المديري وحسن بن
 علي ومحمد وولده ابراهيم وشاهين والسيد عبد الرحمن والسيد بكري الصباغ ومحمد بن شاذله والسيد مصطفى بن شاذله وبارك
 وله معوض ورزق وله مجايل وولده الياس وولده الباس والياس وولده سلمان ورزق وله صاهي وولده جرجس وفاضل
 الشيوخي وسيد ولد محمد الله رحمة وانفوك وله صا وولده جرجس ومجايل ولد جرجس وابراهيم السطل وابراهيم الملا
 وعنا وولد ابراهيم وارفلون ولد باي وولده ابي
 ومنا وولد منصور وابراهيم وولد زفر وبركات وولد عبد المسيح وولده ابي وولده ابي وولده ابي وولده ابي وولده ابي
 وبارك وولد كميروه والياس وولد القرف وفرسيس وولد ارفلون وجرجس وولد صا والياس اوله وولد باي اهالي هذه
 الفقيه والسيد واهل الفقيه بالمطعم والرها بانهم لم يكونوا احد من الدرر او الخواج في محتسب او اضعف
 او خرج منهم او من محتسب اجل زربا او خارج عن قاعد او من مروج لم يكونوا او لم يفتقدوا او لم يفتقدوا او لم يفتقدوا
 البلده او لم يفتقدوا فيكون عليهم بم ايق التذرية التي لم يفتقدوا او لم يفتقدوا او لم يفتقدوا او لم يفتقدوا
 اكيه في كل كيسي مما عثمانيه غرض نذرا شرعيه بقصد انه لم يفتقدوا او لم يفتقدوا او لم يفتقدوا او لم يفتقدوا
 ان قران محمد انما ترجمان الربوان يوكلانه من الدستور اعطى الازهر المحتسب مما جسد الدولة وان يقال
 والسعادة وان جلال حرم مصطفى باشا الله له من الجني ما يشاء محافظه طرابلس الشام حال
 زهدا شرعيه من غير ما وقع بالطلب على او اخر ذي القوه الشريفه من عمن وما به واليه

٨٥

المكتبه
عمر الخفيفين السيد محمد
السيد محمد
السيد محمد
السيد محمد
الحاج وهبه
عاشي

خدمه الخلكه

سجله القواسم

فلس الشيخ الشريف المشار اليه حرف كل اهل في القواسم من محلات
الاسم الطيب وهم شيخ سليمان النقي وابن عمه احمد بن علي وانشى في بنيان بني
كاج مصطفى والذمي فتولا المطران رقيبى وجس وجس ولد الداية ويعقوب
سايونجي وحنا راضب وبرد الحويه ورحمان فلو رسيما ورحمان انعامه
يوسفه ليرى وعيسى الباس وفتاح حبيب فتواري وفوز حذار والباس مكارى
دمتوي خبار وانظرون حيد وفتون فتيمو فستظلمين فتيمو وفتاح رسيما
فخايل بليس وجوساني شام وفتاحايل سيموني وجبران خلط ورسول
تمه خيمو ووهيد سرنطع ورحمان الغدانه ورحمان ورحمان

191

بجوساني نرسق وياسق تابع لونهيبان وباني اهل في الجمله المدفونه واشهاد
على انفسهم بالبطوع والرضا بانهم لا يتكروا احدا من الزويه ولا من الخواص ولا يتكروا
ولا يملكون في السطنى ولا يخطوه عندهم وفي حلقهم ولا يدعوا احدا بخير من
زر بنا ولا خارجا عن طاعة اولى الا و ان اسكنوا احدا من الزويه والخواص
حلقهم او اخطوه او خرب منهم اولى حلقهم رجل زربا او خارج عن طاعة
اولى الا و لم يتكروا ولم يقتلوه ولم يسلطوا على حاكم البلده ولم يتعلموا ولم يتكلموا
عليهم بل يرضون التزموا حقه السلطان فعد العذبة الوحد فتمت كل كسب
فتم ما به عيشه ندى في اشهره من شعوره لو كلبه حاكم البلده اشهاد اشهد عينا
مصدقه في حوز الا قد ان شهادنا نرحمان النديوان نو كالتهم حنا باله شهور
المعروف والوزير المحترم حقه مصطفى باننا نحن طر الباس الشام حلالا نسوة
الخبور باننا بغير بيا شريفا فتم وضع بالطلبه او وذي القعد الشريفة
سنة ثمانين وخمسين وهاية

10

السيد حسين السيو عمو الوهم
ابن السيو احمد
مصطفى بن ابن
فخر الدلايلى
اهل الجليله

حصر كل من اهل اهل حلة عبدك سليمان احد اهل حلة طرابلسي الشيخ وهم محمد جلي البارحي ابن الحاج
 حني وافيه عثمان جلي ومحمد اخا بن اذنه بن يحيى والذروي حني والسيد مصطفى فاوحي والسيد ابراهيم ابن
 جلي واسماعيل بن بن عدده و ابراهيم بن كاتفون وعبد الكرم الصايغ بن علي وعلي تاج وعبيد ابن حيدر
 والشيخ ابي ابراهيم حيدري وعبيد ابن السميرة وعبد الجليل ابن ترخان والسيد علي بن الفداء منه وبع المكاربي وعوري
 البهلوان وباقون الذي ولد له يهايل والذوي باقون عز الدين جرحس انصاري والذوي اذنه بنوس والذوي
 والذوي يهايل بن صافي والذوي منصور القاطري والذوي سليمان البستاني والذوي حنون المعجزي والذوي
 من صور ولد السويحي والذوي شمس الصايغ والذوي ابو جرحس القوي صلي والذوي يهايل الخوري والذوي سليمان
 الصايغ والذوي جرحس والذوي يهايل الخوي والذوي الكويك والذوي جرحس عده والذوي
 مينا بن الحلبي والذوي ذيب ترخان قد فعل ان الكليل والذوي ديب الطيحي وباني اهل اهل حلة المرفوعه واشتار
 على انصاع بالصلوح والرضا بانهم ان يتركوا احد من الزرب ول من الخوارج يسكن في حلتهم وان يحكفون اهل
 صلح من اسكني ويخونه عندهم وفي حلتهم وان يدعو احد يخرج من حلتهم زربا وان خارجا عن حلتهم
 اولى المروان اسلفوا احد من الزرب والخوارج في حلتهم او اقبوه او جرحس صلح او من حلتهم رجل
 زربا او خارج عن حلتهم اولى المروان اسلفوا احد من الزرب والخوارج في حلتهم او اقبوه او جرحس صلح او من حلتهم رجل
 به يكون عليهم وطريق النذر التي لطبع حرفة السلطان زهر العزيب الوهن حنة الكيس كل
 كس خمس اية عرش نذرا شربا انه قد نذره لو كلفه حاكم البلدة الشهادة شربا سصد فاشن عرش
 ان قران محمد اخا ترخان الدويان بركالته عن جناب الاسود المعظم والوزير المحترم حني
 مصطفى باشا محافظ طرابلسي حان بركة الله من الخيرو ما يشاء زهد يقا
 شربا فصر ما وقع في في اواخر ذي القعدة الشريف سنة سنين وخمسين وما ردا

ف

الكتب	احمد بن فني	السدي	السدي
عز السادة ابي ابراهيم	الاراه	الغفلسي	الغفلسي
اشهد بركه اذنه			احمد بن حلكه